الضبط الاجتماعي في المجتمع النوبي بين الرسمي والعرفي
(نماذج واقعية)

منصور بيومي غنيم أحمد (*)

تمهيد

لكل جماعة أو مجتمع مجموعة من الوسائل والآليات الرسمية وغير الرسمية، التي توجه سلوك الأفراد وتنظم أفعالهم، والتي يستطيع من خلالها حل المشكلات، وتسوية الخلافات، وضبط سلوك أفراده، مما يسهم في استقرار المجتمع وتماسكه. وذلك عن طريق مجموعة من الجزاءات منها: الصارمة التي تعمل على معاقبة الأفراد في حالة الخروج عن هذه الآليات. ومنها: الإستحسانية التي تعمل على مكافأة الأفراد في حالة الالتزام بهذه الآليات، وعدم خرقها بهدف المحافظة على البناء الاجتماعي القبلي، وما يحويه هذا البناء من علاقات وتفاعلات اجتماعية. ونجد أن آليات الضبط غير الرسمية سائدة بشكل واضح داخل المجتمعات القبلية، وذلك لأن الأفراد ينظرون إلى هذه الآليات على أنها عبارة عن سلطة لها مكانتها وهيبتها، ولابد من الانصياع لها واحترامها، وعدم الخروج عليها، حتى لا يتعرض الفرد للعقاب، والجزاء الاجتماعي مثل: الاستهجان، والتوبيخ، والنبذ الاجتماعي من أفراد قبيلته. وتوجد العديد من الآليات التي تستمد فاعليتها من منظومة القواعد السلوكية السائدة في المجتمع، والمحافظة على بناء المجتمع القبلي واستقراره، والتي تسهم في عملية الضبط الاجتماعي، ولعل نسق الضبط الاجتماعي في المجتمعات النوبية، يقوم على حق الجماعة في الاعتماد على قوتها الذاتية، في المحافظة على حقوقها التي يحددها العرف، حيث تنتمي هذه الجماعات إلى أصول قرابية، وإقليمية مشتركة، تنضم إلى بعضها البعض لتواجه أي مشكلة تواجهها . وفي هذا الفصل سوف يحاول

(*) باحث ماجستير – قسم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة سوهاج.
هذا البحث من رسالة الماجستير الخاصة بالباحث، وهي بعنوان: "بنية المجالس العرفية والضبط الاجتماعي في المجتمع النوبي- دراسة سيوسيوأنثروبولوجية على بعض القرى النوبية بمحافظة أسوان، تحت إشراف: أ.د. مديحة أحمد عبادة - كلية الآداب - جامعة سوهاج & د. خالد كاظم حماد - كلية الآداب - جامعة سوهاج & د. محمود محمد جاد - كلية الآداب - جامعة سوهاج.

الباحث الإشارة إلى بعض آليات الضبط الرسمية المتمثلة في التشريع، والقانون، والشرطة، والمحاكم. وبعض آليات الضبط غير الرسمية المتمثلة في العرف، والعادات، والتقاليد، والدين، والمعتقدات، والقيم. وهذا ما سوف يؤكد عليه الباحث من خلال دراسته للمجتمع النوبي .

أولا : الاجراءات المنهجية المستخدمة في البحث

- نوع الدراسة.

الدراسة الراهنة دراسة وصفية تعتمد على الأسلوب الوصفي

- المنهج المتبع في الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج الأنثروبولوجي

- أدوات جمع البيانات

الملاحظة، والملاحظة بالمشاركة، والإخباريين ،والتصوير الفوتوغرافي، والتسجيل الصوتي، والخرائط.

-عينة الدراسة

اعتمدت الدراسة على عينة قوامها(٧٤) مفردة من المجتمع النوبي .

ثانيا: الاتجاهات النظرية فى تفسير الضبط الاجتماعي

حظيت فكرة الضبط الاجتماعي باهتمام الكثير من الفلاسفة والمفكرين الاجتماعيين،

تحت مسميات مختلفة مثل: الأخلاق، والعرف، والدين، والقانون، أو حتى تحت اسم الضبط ذاته . ويعتبر "هربرت سبنسر" أول من استخدم مفهوم الضبط الاجتماعي، ولكنه لم يعط للمفهوم أية دلالة خاصة . وأشار إليه" أوجست كونت " حينما وجه الانتباه إلى أهمية دراسة نظام الدور، الذي تمارسه العقيدة، والمعرفة، والأخلاق، وتدعيم النظام. ويعد "روس" من أوائل من اهتموا بموضوع الضبط الاجتماعي، حيث يرى أنَّ القانون من أهم وسائل الضبط الاجتماعي، ويستمد قوته من خلاله، ومن اعتماده على معيار المنفعة. وذهب " روس" إلى أنَّ هناك آليات أخرى تحقق عملية الضبط الاجتماعي مثل: القيم، والثقافة، والمعتقدات. وفي الخمسينيات طرح " بارسونز" من خلال تحليله للفعل الاجتماعي - رؤيته للضبط الاجتماعي - باعتباره آلية مؤثرة في تحقيق التوازن داخل النسق الاجتماعي ، وضبط السلوك والتحكم فيه . ويرى "

بارسونز" أنَّ التنشئة الاجتماعية تعد من أبرز قنوات الضبط الاجتماعي، التي يكتسب ويتعلم الفرد من خلالها القيم، التي تحدد له ما هي أنماط السلوك المقبولة اجتماعيًا(١) . وفى نهاية الستينات طرح "هرش" نظريته عن الضبط الاجتماعي والانحراف، في دراسته الشهيرة أسباب النجاح . فبدلاً من النظر إلى الأفراد على أنهم منحرفون أو متفوقون، أرجع السلوك المنحرف إلى ضعف آليات الضبط الاجتماعي في المجتمع وانهيارها (٢). وزاد الاهتمام بموضوع الضبط الاجتماعي، عندما كثرت الآراء فيه، واختلف العلماء في تحديد مفهوم له. ومع ذلك فقد تطورت دراسة الضبط الاجتماعي في السنوات الأخيرة، وذلك لكثرة البحوث التي أجريت على الجماعات والتفاعل الاجتماعي، وما تمخضت عنه هذه البحوث من إبراز لموضوعات جديدة في علم الاجتماع كمستويات للفعل الاجتماعي، والمعايير والقيم الاجتماعية، والقواعد العامة للسلوك.

ثالثا: طبيعة الضبط الاجتماعي

إنَّ ضبط الجماعة هي الطريقة التي بها تنظم الجماعة سلوك أعضائها. إنه العملية المستمرة للتعاون في أية جماعة اجتماعية. وقد يكون الضبط مباشرًا كما هو الحال في القوانين المكتوبة، أو غير مباشر. كما يتمثل في التوقعات العامة، والعادات، والتقاليد غير المكتوبة. إن ضبط الجماعة هو أي محرك كفيل أو مؤكد بواسطة الجماعة، التي تنظم سلوك أعضائها. ويحدد الضبط القيم الطبيعية للجماعة، كما أنَّ التنظيم بمثابة الوسيلة التي بها تحكم الجماعة أعضائها ، وتمنحهم الترتيب فيها ، وتهبهم في نفس الوقت نوعًا من القوة، وتبين لهم حدود السلوك المتعارف عليه، وكذلك توضح لهم غايات ذلك السلوك ونتائجه، سواء كانت مثمرة أو ضارة (٣). نفهم مما سلف أن السلوك الجمعي، والنظام الاجتماعي ضروريان للحياة المجتمعية. وذلك لأنَّ الفرد لا يستطيع أن يعيش منعزلاً عن الآخرين، ومتفردًا بحياته الاجتماعية. ومع ذلك فإنَّ هذا لا يعني أنَّ بعض الأفراد، لا يهملون التماثل مع معايير مجتمعهم، بل هناك من لا يتماثل لعدة أسباب منها: طلبًا في تحقيق بعض أوجه ذاته، أو لعدم تشبعه بمعايير مجتمعه، أو تكون تنشئته الأسرية ناقصة أو منحرفة، أو أنه لا يعير أهمية لما يتوقعه الآخرون منه (٤). وحيث يكون الامتثال في حدود معايير المجتمع، تصبح التقاليد الشائعة، أو المتداولة بمثابة العامل الأساسي، في اتجاه الجماعة ضد

عدم الامتثال. ويوجد تغير في درجة التسامح في أوقات الأزمات، كما أنَّ الانحراف عن المعايير الاجتماعية السائدة، يكون متسامحًا فيه بدرجة كبيرة في المجتمع المفكك، والكبير عنه في المجتمع المتماسك والصغير (٥). وعمومًا فإنَّ فاعلية الضبط الاجتماعي متمثلة في الطرق، التي يشجع فيها المجتمع أفراده، إلى الخضوع لمعاييره لمنع انحرافهم (٦). وهذا يصف قدرة المجتمع على تنظيم نفسه، واستخدام الوسائل التي عن طريقها، يمكن فرض التحكم والسيطرة والخضوع لمعايير المجتمع الخاصة (٧). حيث نجد أنَّ في بعض المجتمعات، يكون الضبط الاجتماعي صارمًا ودائمًا وغير متغير. ويكون ثمة مدى قليل الأهمية للتغييرات الخاصة بالتخطيط والسياسة، وتأثيرها في الضبط ذاته. ولذلك نجد أنَّ أساليب الحياة القديمة تستمر في عملياتها المطردة ، وتأخذ مكانها بغرض التغير فقط، وتقل أهميتها إذ لا يمكن أن تؤثر في اتجاه الجماعة السائد (٨) .

إذن- يستخدم مصطلح الضبط الاجتماعي ليشير إلى استخدام القوة البدائية، أو الوسائل الرمزية لفرض، أو إعمال القواعد المقررة . ويكون الفرض بالإجبار والقهر، أما الأعمال فتكون بالإيحاء، والتشجيع، والثناء، وغير ذلك من الوسائل (٩). وهو بهذا المعنى يعد مرادفًا حقيقيًا لكل من النظام الاجتماعي أو التنظيم الاجتماعي. طالما أنَّ أي نمط ثقافي، أو ميثاق، أو نظام اجتماعي. يمارس شكلاً من أشكال الضبط الاجتماعي، بحكم وجوده الخاص ككيان محدد، أو موقف منفصل على الفاعل الاجتماعي. كذلك يستخدم الضبط الاجتماعي للإشارة إلى آليات إدارة الصراع، والنظام القانوني للمجتمع، بما يتضمنه من جزاءات غير رسمية، ونظم قانونية رسمية. وهكذا تشتمل الدراسة الأنثروبولوجية للضبط الاجتماعي في الغالب، على تحليل النظم الدينية والأيديولوجية، وكذلك الدراسات الأنثروبولوجية الكلاسيكية للشعوذة باعتبارها آلية للانحراف، ولها ضمان الامتثال. وبالمثل يمكن دراسة النظم القرابية، والمجالات الأخرى للتنظيم الاجتماعي، والنظام التربوي من حيث تأثيرهم القهري والرادع، التي تمارسه على أعضاء الجماعة. وترتكز دراسة آليات الضبط الاجتماعي في الأنثروبولوجيا الوظيفية على الضغط، كي يتحقق الامتثال لها كتعبير عن

المصالح الجمعية (١٠).وهو بذلك يعتبر ممارسة منظمة وقهرية، تعمل على مساندة النظام القائم في المجتمع (١١) .

رابعا: أهداف الضبط الاجتماعي

هناك مجموعة من الأهداف التي يسعى الضبط إلى تحقيقها ومنها :

- **العمل على تحقيق الامتثال لمعايير وقيم الجماعة الاجتماعية، لكي يشعرون أفرادها بشعور جمعي واحد يجمع بينهم كقاسم مشترك أعظم.**
- **المحافظة على درجة عالية من التضامن الاجتماعي بين أفراد الجماعة الاجتماعية من أجل دوام بقائها ومتانتها.**
- **دعم وتعزيز أصحاب المواقع العليا ممن يملكون سلطة ونفوذًا اجتماعيًا أي الصفوة الحاكمة ، وهذا يدعو بأنَّ أفراد السلطة الحاكمة يستخدمون وسائل الضبط الاجتماعي (العرفية ، والقانونية)، لدعم مشروعية حكمهم الفئوي داخل مجتمعهم.**
- **احترام الحق العام والخاص والنظام الاجتماعي.**
- **إرقاء السلوك الاجتماعي لدرجة عالية من الالتزام بالقرارات الجمعية .**
- **منع التجاوزات الفردية ومعاقبة مقترفيها .**
- **تحقيق الأمن الاجتماعي.**
- **إقامة العدالة بين الناس .**
- **توزيع الفرص على الأفراد بشكل عادل (١٢) .**

والهدف الأسمى للضبط الاجتماعي هو ضمان استقرار التنظيم الاجتماعي، والاحتفاظ به في حالة سوية مع مراعاة دينامية النظم الاجتماعية. فمن طبيعة ووظيفة الضوابط الاجتماعية أن تعمل على تماسك الجماعة على اختلاف مستويات بنيتها ، وهنا يبدو أنماط الدور الذي تقوم به الضوابط الاجتماعية في تنسيق وتوفيق المناشط والاهتمامات، حتى لا يتصدع البناء الاجتماعي (١٣). ومن أهداف الضبط – أيضًا أن يكون هادفًا. ومعنى ذلك أنه لابد أن يضع في الاعتبار علاج وتعديل الانحرافات، والحالات غير السوية في المنظمات الاجتماعية بواسطة الزعيم، وشيوخ العشيرة، وكبار السن. حتى يضمن صلاحية فاعليتها في أداء وظائفها في المجتمع، كما يتم في المنازعات، والمشاحنات، والتمرد، والصراع بين الزمر، والفئات الاجتماعية حول المصالح المختلفة

والمتعارضة. كما يوجد احتكاك وسوء توافق وحقد اجتماعي، نتيجة مظاهر الاستغلال والمنافسة. الأمر الذي يؤدي إلى نشوب الاضطراب، واختلال التوازن في البيئة الاجتماعية، مما يؤدي إلى عدم التوافق بين الفرد والنظم الاجتماعية. ويتطلب الأمر بالطبع لونًا من الضبط القهري الذي يمارسه الزعيم، حتى يتم التناسق بين المنظمات الاجتماعية في تأدية واجباتها وفاعليتها. وبذلك يتفادى المجتمع أنواع الوهن والتفكك والانحراف فرديًا كان أم جماعيًا، أو أي شكل من أشكال الجريمة وانهيار القيم (١٤).

لأنه ليس من الممكن قيام أي مجتمع منظم، ولا خلق شخصية متكاملة، دون وجود مجموعة من القيم الملزمة (١٥).

خامسا : مظاهر التطور والتغير التي طرأت على آليات الضبط الاجتماعي النوبي

أدى انتقال القرى النوبية من المجتمع القديم إلى المجتمع الجديد إلى ازدياد سلطة الإدارة الحكومية، وتدخل السلطات الإدارية في تنظيم وتوجيه مختلف نواحي الحياة الاجتماعية في النوبة الجديدة، فضلاً عن مختلف التغيرات التي تبغي إدماج المجتمع التقليدي في المجتمع الكبير الذي هو جزء منه، ويعني هذا إحداث تغيرات هامة في المجتمع النوبي. إذ أن هناك علاقة وثيقة بين النسق السياسي التقليدي، ومدى تكامل وإدماج المجتمع التقليدي في المجتمع الكبير، وهذه العلاقة عكسية فكلما ازدادت سلطة الحكومة كلما ضعفت سلطة الرؤساء التقليديين في المجتمع . فالقانون العرفي الذي يسود المجتمع التقليدي يفقد قوته وسلطته على الأفراد نتيجة لزيادة سلطة القانون الوضعي. ويرجع ذلك إلى طبيعة التضامن الاجتماعي التي تعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تلعب دورًا هامًا في تحديد نمط الضبط الاجتماعي. ففي أي مجتمع من المجتمعات عندما يسود التضامن الاجتماعي القائم على التجانس والتشابه، تسود وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية ، وكلما كان التماسك والتضامن الاجتماعي على درجة كبيرة من القوة كانت وسائل الضبط الاجتماعي أكثر صرامة وبالغة الشدة، كما هو واضح في المجتمع النوبي الذي يسود أفراده وحدة الفكر والعواطف والشعور القوي بالانتماء لمجتمعهم، ويرجع أيضًا إلى طبيعة العلاقات مثل القرابة والمصاهرة . ولكن بعد التهجير بات المجتمع النوبي يمر بمرحلة تغير

اجتماعي تستدعي ظهور عمليات جديدة للتكيف الثقافي والاجتماعي لإعادة بناء هذا المجتمع، بطريقة تتلاءم مع الظروف الجديدة التي وجد فيها، وما استتبع عملية التهجير من خروج النوبيين من العزلة النسبية التي كانوا يعيشون فيها (١٦).

وفيما يلي عدد من نصوص المبحوثين تؤكد ذلك:

- ***بحكم قربنا من السلطات الرسمية بدأنا نغير بعض الأحكام حتى تتناسب مع المجتمع الجديد، يعني كان زمان في أحكام زي الجلد وغيرها كنا بنفذها، لكن دلوقتي منقدرش لأني ممكن يقلك حقوق الانسان وتعترض عليها الحكومة واستبدلناها بأحكام مادية .***
- ***في تطورات لحقت بمجتمعنا بعد التهجير نتيجة اختلاطنا بغيرنا من القرى المجاورة والقبائل العربية زي الصعايدة ، ودا كان ليه تأثير على أعرافنا وعاداتنا وتقاليدنا.***
- ***من الطبيعي إني يحدث تطوير في القواعد العرفية أللي بتحكمنا علشان الظروف المحيطة بينا سواء كانت ظروف سياسية أو اقتصادية .***
- ***أنا لي ٤٠ سنة بحكم في المجالس العرفية ، لكن دلوقتي اشتد الأمر علينا شوية علشان الأحداث اختلفت ، لأن الأول ما كانش فيه أسباب بتؤدي للمشكلات الكبيرة ، ولكن مع الزمن والتغير وتعاقب الأجيال أدت لحدوث المشكلات الصعبة الكبيرة .***
- ***في النوبة الجديدة بدأت الجهات الرسمية المتمثلة في الشرطة والمحاكم أنها تدخل في حل بعض نزاعاتنا وبقي في تنسيق بينها وبين المجالس العرفية بعكس ما كنا في النوبة القديمة كنا بعاد عن السلطات الرسمية .***

من خلال آراء المبحوثين يستخلص الباحث عدة دلالات تشير إلى، أن انتقال المجتمع النوبي من البيئة القديمة إلى البيئة الجديدة ، أدى ذلك إلى حدوث تغيرات هامة في وسائل الضبط عنده، وأصبح هناك آليات ضبط أخرى تحكمه كآليات الضبط الرسمية، وأصبحت تتدخل لتنظيم شئون حياته بجانب المجالس العرفية. وقد أكدت دراسة محمد الجوهري بعنوان " بعض مظاهر التغير في مجتمع غرب أسوان" بعض النتائج التي توصلت إليها على أن هناك تغيرات

طرأت على الحياة النوبية بعد عملية التهجير، وبدأت تزحف هذه التغيرات على الثقافة النوبية، مما أدى إلى حدوث العديد من المشكلات الناتجة عن هذا التغير.

سادسا: آليات الضبط الاجتماعي

هي الوسائل والحيل العديدة التي يلجأ إليها المجتمع لحمل أفراده، وإجبارهم على الامتثال لقواعد السلوك الاجتماعي المرغوب فيه، وهي وسائل متعددة (١٧). ولكل مجتمع آلياته ووسائله في تحقيق الضبط الاجتماعي، ومواجهة الانحرافات، وحسم النزاعات والخلافات. وهذه الوسائل تستمد فعاليتها من منظومة القواعد السلوكية المرتبطة بالعادات، والتقاليد، والأعراف، والقانون، والمعتقدات الدينية، والأخلاقية السائدة. والتي تملى على الأفراد كيف يتصرفون، وعلى أي نحو يكون سلوكهم (١٨). ولا يوجد مجتمع بدون نظام اجتماعي، يمثل عموده الفقري في بنائه الاجتماعي، ولا يوجد نظام اجتماعي خالٍ من ضوابط اجتماعية، تعمل على دعمه وتعزيزه، ولا توجد ضوابط اجتماعية فاقدة آليات تستخدمها في ضبط وتوجيه أفراد المجتمع، سواء كان هذا المجتمع بدائيًا، أو حضريًا، أو صناعيًا، أو معلوماتيًا، وكلما كبر حجم المجتمع وتعقد تركيبه ، كثرت فيه الضوابط الاجتماعية، وهذه حقائق اجتماعية ثابتة، تعيش في رحم كل مجتمع. ولا توجد آليات ضبطية لا تستخدم جزاءات مادية أو معنوية، لأنَّ الاختلاف في الضوابط لا يكمن في طبيعتها، لأنَّها واحدة في جميع المجتمعات، بل يكون الاختلاف في آلياتها وأهدافها، فكلما تقدم المجتمع وتطور، ذهبت الضوابط لتحقق هدف أكثر إنسانية. ولا ريب من وجود قوانين أساسية من وسائل الضبط الاجتماعي المستخدمة في المجتمع البدائي، والمجتمع المعاصر. ففي المجتمع البدائي يتم التأكيد والتركيز على استخدام السحر، والقوى الغيبية، والتقاليد، والعقوبات العرفية بشكل كبير، مع التأكيد بشكل بسيط وأولى على المدرسة، والإعلام المقروء، والراديو، والتليفزيون، والشرطة، والمحاكم، والمؤسسات الإصلاحية، والمعرفة العلمية السائدة. وفى ذات الوقت أنَّ لغط الناس والشائعات، ما زالت تلعب دورًا مهمًا ، في ضبط سلوك وتفكير أبناء المجتمع البدائي، بل إن الحكم والأمثال الشعبية والأساطير والخرافات والنبذ

الاجتماعي والقوى الغير مشروعة، جميعها تلعب دورًا أساسيًا في ضبط سلوكهم، وحل مشاكلهم، واستقرار مجتمعهم (١٩) .

وعندما تحدث "بوتومور" عن الضبط الاجتماعي، أورد مجموعة من الوسائل الضابطة دون وضع تصنيف لها . وذكر "بوتومور" أنَّ العرف والرأي العام يشتركان، في أنهما لا يتميزان بقدر كبير من الصورية والرسمية، ولا ينطويان على نفس الوضوح والتبلور، الذي يتصف بهما كل من القانون والأخلاق والدين . ومن ناحية أخري نجد أنَّ وسائل الضبط الرئيسية عند "جورج جورفيتش" G.Gurvitch هي الدين، والسحر، والأخلاق، والتربية. وهذه الضوابط الرئيسية تتفرع في نظره إلى فروع كثيرة، وفقًا للشكل المورونولوجى للجماعة. كما تختلف أهميتها النسبية باختلاف البيئات الاجتماعية. أما علماء الأنثروبولوجيا المحدثون فيميلون إلى اعتبار الدين ، والسحر من أهم أنساق الضبط الاجتماعي بصفة عامة ، والأيدولوجى على وجه الخصوص (٢٠).

وقد أطلق " روس " E.A.Ross على هذه الوسائل الآلات المحركة أو الضابطة، باعتبارها الأساس الفعال للضبط الاجتماعي. وأشار " روس " إلى أربع عشرة وسيلة ، وقد أوردها حسب الأهمية كالتالي: الرأي العام ، والقانون ، والعقيدة ، والإيحاء الاجتماعي ، والتربية ، والعادة الاجتماعية ، والدين ، والمثل العليا ، والشعائر والطقوس ، والفن والشخصية ، والتنوير والتثقيف ، والخرافات والأساطير ، والقيم الاجتماعية ، وقيم الطليعة الواعية . وتبدو أنَّ بعض هذه الوسائل متشابهة ، ومتداخلة مع بعضها البعض مثل : القيم والمثل العليا ، أو الاعتقاد والدين . وهناك تصنيفات أكثر وضوحًا تبنى على أسس معينة مثل: الرسمية أو درجة التبلور، أو درجة الغموض. فضلاً عن التصنيفات الثنائية مثل: أساليب نظمية، وغير نظمية. أساليب مادية، وأساليب معنوية. أساليب مباشرة، وغير مباشرة. أساليب نمطية، وغير نمطية. أساليب رسمية، وغير رسمية. كما يمكن الجمع بين أكثر من تصنيف. فالقانون وسيلة نظمية ومادية ومباشرة ونمطية ورسمية . بينما نجد الدين والعرف وسائل غير نظمية، ومعنوية، وغير مباشرة، وغير نمطية، وغير رسمية. ليتحقق من خلالها مزيد من السيطرة على المجتمع ، وحفظ النظام القائم (٢١). وعادةً ما يطرح التراث في موضوع الضبط الاجتماعي، تقسيمًا ثنائيًا لآليات الضبط وهي آليات ضبط

رسمية، وغير رسمية. ومن أبرز آليات الضبط الرسمية التشريع، والقانون، الشرطة، والمحاكم. على حين تعد العادات والتقاليد والأعراف، والدين، والقيم من أبرز آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمية (٢٢) .

أ-آليات الضبط الرسمية

١-التشريع : التشريع هو مجموعة القواعد القانونية المكتوبة الصادرة عن السلطة صاحبة التشريع في الدولة (٢٣).

وهو مجموعة القواعد والأوامر والنواهي العامة والمجردة المكتوبة الصادرة من المجتمع ممثلاً في سلطانه . وينقسم التشريع إلي ثلاثة أقسام منها: التشريع الدستوري (الدستور) ، التشريع العادي (القانون)، التشريع الفرعي (اللائحة). وهذا الترتيب مقصود ، فهو ترتيب تنازلي من حيث قيمته . فالدستور أعلي قيمة من القانون العادي، والقانون العادي أعلي قيمة من اللائحة، ولا يجوز لتشريع أدنى أن يخالف تشريع أعلى والعكس صحيح، ومشروعية وقيمة التشريع تتوقف على مراعاتها وعدم مخالفتها للتشريع الأعلى. فيوصف التشريع العادي أو الفرعي بأنَّه غير دستوري، إذا خالف قواعد الدستور. ويوصف التشريع الفرعي بأنَّه غير قانوني إذا خالف قواعد القانون العادي، ويختص بإصدار التشريع العادي أي القانون (مجلس الشعب) بصفته السلطة التشريعية. أما بالنسبة للدستور فيقضي أحيانًا بتشكيل جمعية تأسيسية منتجة أو معينة. وموضوع التشريع الدستوري هو مجموعة القواعد التي تنظم أركان المجتمع الأساسية، فهي تبين شكل الدولة، ونظام الحكم فيها، ومقوماتها، وسلطاتها، والحقوق الأساسية للفرد (٢٤).

ويعتبر التشريع أحد الأدوات الهامة للضبط الاجتماعي، فهو الوسيلة الرسمية الرئيسية، التي يستطيع المجتمع من خلالها أن يحكم ويضبط سلوك أفراده. وما ينطوي عليه من عنصري الإلزام والجزاء، وما يتميز به من الوضوح والعمومية والتجديد. ولذا فليس من الغريب أن تتجه أغلب المجتمعات الحديثة إلي التأكيد علي ذلك، واعتناق التشريع ووضعه علي رأس قائمة أدوات الضبط الاجتماعي(٢٥).

٢-القانون

لقد عرفت البشرية القانون أول ما عرفته في صورة سنن تلقائية، يتواتر الأفراد على اتباعها، حتى يصير الاعتقاد في إلزامها وضرورة اتباعها، اعتقادًا يوفر لها صفة القاعدة القانونية (٢٦). وهذا ما ظهر واضحًا عندما نزلت الأديان السماوية بمطالب الجنس البشري، ونادت بضرورة تغيير عاداته وتقاليده، وأساليب تعاملاته بصورة عامة، حتى تتماشي مع القواعد والأعراف السماوية، التي حددها الله سبحانه وتعالي للبشر أجمعين (٢٧) . ويعني القانون مجموعة القواعد العامة والمجردة، والتي تهدف إلي تنظيم سلوك الأفراد داخل المجتمع، والملزمة والمقترنة بجزاء توقعه السلطة العامة علي من يخالفه. ويشير للدلالة علي التشريع، أو علي مجموعة الروابط القانونية. ومن ثم أصبح القانون مجموعة من القواعد، وليس الأوامر التي تفرض وجود سلطة عليا، فالقانون بمثابة قاعدة للسلوك تم إدراكها، من حيث أنها ملزمة لأفراد المجتمع ، أيًا كانت الجماعات التي ينتمون إليها، أي أنَّ هناك اعترافًا أو إدراكًا اجتماعيًا له صفة الإلزام لجميع الأطراف المعينة، بما يكفل الأمن للأفراد، ويحقق الضبط عن طريق وسائل خاصة (٢٨). أما " سترن " Stern فقد عرف القانون بأنَّه كل مركب يتضمن مجموعة من المعايير الاجتماعية التي تنظم السلوك الإنساني(٢٩) . كما وصف "سترن " هذه المعايير بأنَّها ذات طابع اجتماعي، ولها خصائص القهر والإجبار. وينظر إلي القانون علي أنَّه سلطة محددة بنصوص مكتوبة وضعتها الدولة، وتسهر علي تنفيذها الدوائر الرسمية في المجتمع، وهذه السلطة تستمد قوتها من العقاب المادي للقانون (٣٠) وبالنظر إلي ما سبق تتضح:

- أنَّ القانون مجموعة قواعد وأنَّ هذه القواعد تنظم سلوك الأفراد.
- أنَّ المجتمع يلزم أفراده بهذه القواعد ويعززها بجزاء يجب أن يوقع جبرًا علي من يخالفها.
- أنَّ القانون الوضعي هو قانون مكتوب تضعه الدولة علي هيئة قواعد ولوائح قانونية، تنظم العلاقات لتحقيق الضبط واستقرار المجتمع.
- يعد القانون هو الوسيلة الأساسية لدعم النظام الاجتماعي في المجتمعات الحديثة المتقدمة، ومن ثم يتعرض من يخرج علي هذا القانون للعقوبة والجزاء .

- يدعم المجتمع سلطته للقانون بمجموعة من الهيئات الرسمية كالشرطة، والمحاكم، والهيئات القانونية، والسجون غيرها (٣١) .

ولكل قانون مصادره التي تعتبر القوة الملزمة باحترام قواعده، وكيفية اتخاذ الوسائل الملزمة لتطبيقه علي كافة الأفراد والجماعات، وذلك عن طريق الإجبار المادي والمعنوي، والعمل علي تحقيق العدالة، ومراعاة المصالح الفردية والمجتمعية في نفس الوقت. ومن أهم هذه المصادر: المصدر التاريخي، والمصدر المادي أو الموضوعي، والمصدر التفسيري (٣٢).

ويعتبر القانون نسق مكون من معايير مقننة، تنظم السلوك الإنساني بهدف الضبط الاجتماعي، وتقوم السلطة الرسمية العامة بفرض القوانين وتفسيرها (٣٣).

وهذه السلطة أي السلطة الرسمية هي التي تقف وراء القاعدة القانونية، وتمدها بالهيبة والنفوذ، ولا يملك الأفراد حيالها إلا التسليم والانصياع لها. وليس هذا شرطًا كافيًا لضمان فعالية هذا القانون، بل إنَّ ضمان هذه الفعالية، تتحقق من خلال مراعاة القانون لمجموعة من المعطيات الثقافية، والاجتماعية، والحضارية، وخصوصية المجتمع الذي يطبق فيه. والقاعدة القانونية بذلك تكون شأنها شأن أية ظاهرة اجتماعية وليدة المجتمع ، فهي تنبثق من داخله ، وتسد احتياجاته ، وترعى وتنظم أوجه نشاطه ، وتعمل على تدعيم كيانه. وقد تصادف القاعدة القانونية أحيانًا معارضة أو مقاومة ، من جانب طائفة أو طبقة من طبقات المجتمع، غير أنَّ هذا لا ينفي عنها ضرورتها الاجتماعية . ذلك لأن القاعدة القانونية يكون هدفها أعم وأشمل من المستويات الطائفية، والطبقية، والمهنية. فإن كانت بعض الطوائف تنظر من خلال معالجتها الذاتية، على أنَّ قاعدة قانونية معينة تضر بمصالحها المادية أو المعنوية ، فإن هذه القاعدة بالذات كثيرًا ما تكون أداة تنظيمية ضامنة لمصالح الطبقات (٣٤).

ولا شك أنَّ الجماعة الاجتماعية تحتاج السلام والنظام، لكي يتسنى لها البقاء، ولا يحدث ذلك إلا بوجود ضبط اجتماعي منظم، وقاعدة قانونية تعمل على تنظيم سلوك الأفراد، حتى يحد من رغبة الفرد الملحة في الاعتداء على الآخرين. والحق أنَّ استعمال القوة يحتاج إلى ضبط وتنظيم وهذا ما يؤديه القانون(٣٥). ولكي توزع الحقوق والواجبات توزيعًا عادلاً، لابد من وجود قوة أو سلطة يتم

فرض التوزيع عن طريقها وتحافظ عليها، وعلى هذا الأساس تظهر الحكومة أو الدولة، والهيئات المرتبطة بالقانون، والهيئات التشريعية، والمحاكم، والقضاة، والشرطة. وأي قوة تحول إلى أشخاص معينين حقوق الحكم، وتفرض على الشعب واجب الطاعة. ومما سبق يتضح أنَّ الضبط القانوني يتم عن طريق تحديد السلوك البشري، ويحدد مجموعة من الأنماط السلوكية، التي يجب علي الأفراد إتباعها في المواقف المختلفة، ويحدد أسس العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، كما يقوم بتحديد العقوبات التي توقع على الفرد، في حالة خروجه عن هذه الأنماط السلوكية، التي تنتشر بواسطة التشريعات، التي تفرضها الحكومة، ويلتزم بها أفراد المجتمع ككل (٣٦) .

٣- الشرطة

هي هيئة مدنية نظامية لوزارة الداخلية ، رئيسها الأعلى رئيس الجمهورية . وتؤدي وظائفها وتباشر اختصاصها رئاسة وزير الداخلية ، وتحت قيادته . وتختص بالمحافظة علي النظام ، والأمن العام ، والآداب وحماية الأرواح ، والأعراض . كما تختص بكفالة الطمأنينة، والأمن للمواطنين في كافة المجالات، وتنفيذًا لما تفرضه عليها القوانين من لوائح وواجبات (٣٧).

وهى جهاز تنفيذي يقوم بمساعدة وخدمة المحكمة في حل المنازعات، التي تقع بين الأفراد من أجل تحقيق العدالة ، ومنع الفساد الإداري . بتعبير آخر أنها تنظيم رسمي متخصص في حماية المجتمع وأفراده، من خلال تطبيق القانون (٣٨).

والآن أصبحت المؤسسة الشرطية متصلة اتصالاً كبيرًا بالأفراد والجماعات. حيث يتم النظر إلى الشرطة على أنها أدوات أخلاقية، تحافظ على الأخلاق وتحقق الضبط، أكثر من أنها وسيلة قانونية. وتقوم الشرطة بدور فعال في إلقاء محاضرات للأفراد عن الأخلاق، والواجبات، وطاعة القانون (٣٩).

ويعد الضبط الاجتماعي كما عرفه " جيلن " هو مجموعة الإجراءات أو الوسائل كالإيحاء والإغراء، أو الضغط، أو الإلزام، أو أي وسيلة أخري. بما في ذلك القوة المادية، التي بواسطتها يجعل المجتمع جماعة فرعية منه، تسير وفق الأنماط السلوكية المتعارف عليها، أو التي بواسطتها تحمل جماعة من المجتمع أفرادها،

علي أن يسيروا وفق هذه الأنماط، والمجتمع في اختياره لهذه الوسائل يتخذ طريقتين:

الطريقة الأولى: الحافز والإغراء ومظهرهما القيم ووسائل الإعلام والدعاية والترقيات والجوائز .

الطريقة الثانية: الإلزام والجبر ومظهرهما القانون والشرطة. وبطبيعة الحال هي أداة لتنفيذ القانون، وتختص هيئة الشرطة بالمحافظة على النظام والأمن العام، وعلى الأخص منع الجرائم وضبطها، وحماية الأرواح، والأعراض، والأموال. وتنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من تكاليف، مما يسهم بدوره في عملية الضبط الاجتماعي للمجتمع (٤٠).

وتتمثل مهام الشرطة فيما يلي :

- **حراسة المجتمع واستتباب الأمن الداخلي وتتبع مواطن الفساد .**
- **النظر في الجرائم وملاحقة المجرمين والقضاء على مواطن الفساد .**
- **إقامة الحدود والتعازيز. فلصاحب الشرطة الحق في توجيه التهم والتحقيق فيها وتوقيع العقوبة.**
- **إنصاف المظلومين من الظلم (٤١).**

يظهر التعاون في المجتمع النوبي ما بين الشرطة والمجالس العرفية ، فقد يحدث أحيانًا أن تستعين الأجهزة الرسمية بالمجالس العرفية في حل بعض المشكلات، وغالبًا ما يتعاون أعضاء المجالس العرفية مع أجهزة الدولة الرسمية للحفاظ على استقرار المجتمع ، أو عرض المشكلات العامة والكبيرة على المسئولين .

ويتضح ذلك من آراء المبحوثين :

- ***إحنا في تعاون بينا وبين الشرطة ، بدليل إني السيد رئيس المباحث والعميد مجرد ما تحصل حاجة بيتصلوا بينا، ولو كان فيه خلافات بستعينوا بينا ، وبيقولوا يا جماعة حلوها ، أما لو قضايا مخدرات أو جناية بتاخد مجراها ، وبيتأجل المحضر لحين ما أحنا ناجي ونحلها ، والمأمور أول ما ياجي مركز نصر النوبة ، بيقولنا يا جماعة أنا عايز أقعد معاكم ، ونقعد ونحل مشاكلنا ، وإحنا بنحتاج رئيس المباحث علشان بيساعدنا في حل المشكلات العامة والكبيرة بيخلي الأمن يحضر معانا***

فيها ، والمأمور مخصص لينا سيارة بننتقل بيها علشان نحل مشاكل الناس ، ودا كله الغرض منه الحفاظ على الأمن داخل مجتمعنا .

- ***بعد التهجير الحال أتغير فبقت في مشكلات جديدة على المجتمع النوبي زي القتل مثلاً بنروح للشرطة نسلم القاتل ، ونبتدي نهدي الأمور لحد ما يقضي القاتل مدته في السجن ، ونبتدي نعرض على أهل القتيل الصلح ، ونشوف إيه إللي حيرضيهم ، والشرطة بتساعدنا (*) ، والشرطة بتحترم عاداتنا يعني لو صدر حكم على واحد نوبي لازم الشرطة ترجع لعمدة البلد الأول ، والعمدة يجيب المندوب علشان يسلمهم المتهم بحيث إنه ميتهانش والشرطة بتحترم كدة.***
- ***الحكومة فاهمة مجتمعنا يعني مأمور المركز لما يكون عنده مشكلة ، بيشوف إني المشكلة دي لو مشت في سكة الرسمي ، حيعمل تطورات في المجتمع ، يعني لو تلاعب المحامي بالأدلة ، أو في شاهد زور ، وصدرت أحكام ظالمة دا حيثير المجتمع ، فهو بيحاول إني المجالس العرفية تتدخل، علشان تتحل المشكلة (*) ولو جينا في مشكلة من المشكلات وتدخلنا ، ووصلت للنيابة بنقولهم اصطلحنا ، يبقى يحاولوا يخففوا الحكم شوية ، وإحنا بنحاولش نتصل بالشرطة إلا بالشيء إللي بيمشي مع قضيتنا.***
- ***مفيش صراعات بين الشرطة والمجلس العرفي بل بالعكس في تنسيق تام بينهم لحل المشكلات.***
- ***الجهات الرسمية بتاخد بقرارات المجلس العرفي وبتسانده في كل قراراته ، وبتساعده في تنفيذها علشان هدفهم واحد وهو تحقيق الأمن للمجتمع النوبي.***
- ***في توافق بين الجهات الرسمية المتمثلة في المحافظ في المأمور وغيرهم وبين أعضاء المجالس العرفية علشان يحلوا المشكلات وفي احترام متبادل بينهم.***

نستخلص من آراء المبحوثين أنه يوجد تعاون بين الشرطة والمجالس العرفية للمحافظة على أمن واستقرار المجتمع النوبي ، وذلك يتحقق من خلال حرص الشرطة على مراعاة العادات والتقاليد والعرف السائد داخل المجتمع النوبي ،

وفي احترام قرارات المجلس وتدعيمه ، ومساندة أعضاء المجلس العرفي في حل المشكلات المعقدة ، وحرص المجلس العرفي في مساندة الشرطة لحل المشكلات العامة والكبيرة لتحقيق الضبط الاجتماعي داخل المجتمع النوبي . ومن هنا نجد اتفاق الرؤية السابقة مع الرؤية نفسها التي انتهت اليها " أوكيرا فوزيك " من خلال دراستها " العلاقة بين استراتيجية الضبط الرسمي وغير الرسمي في مجتمع أجيوس في ننجيريا "، حيث تهدف هذه الدراسة على التعرف على المعايير والمبادئ التي تستمد منها آليات الضبط الرسمية وغير الرسمية في حل النزعات وتحقيق الضبط الاجتماعي .

٤-المحاكم

تعرف المحاكم بأنها نسق من المكانات مهمته الفصل في النزاعات طبقًا للقانون. وذلك بنقض الحقائق وتحديد القانون الملائم ، وإصدار الحكم المناسب، عن طريق تطبيق القانون علي الحقائق (٤٢).

والقضاء هو فض المنازعات بين الناس، على نحو ملزم ومجرد، ووجود قواعد تحكم العلاقات، عن طريق وجود القضاء والمحاكم. والقضاء بالمعنى السابق لازم لكفالة الأمن للمجتمع. لأن حدوث المنازعات والخصومات من لوازم الحياة، يستوحيه تشابك المصالح وتصادمها، واختلاف النزاعات والأهواء، ولو ترك الناس بعضهم لبعض لسادت الفوضى، واختل التوازن في المجتمع (٤٣).وهي مؤسسة تقوم بتطبيق القانون، وتحقيق العدالة الرسمية المناط بها لدوائر الحكومة، ويتم فيها الاستماع إلي الشهود قبل اتخاذ القرار بحق المذنب. واستنادًا إلي المواد القانونية المعتمدة، تستطيع المحاكم استخدام القوة بشكل دقيق، وليس بشكل عشوائي، لكي لا تسئ استخدام القوة. لذلك فإن إجراءاتها القانونية غالبًا ما تكون مطولة، وغير متسرعة ومدروسة من جميع جوانبها. بذات الوقت لها الصلاحية في منع الشرطة من استخدام القوة غير الضرورية أو التي ليست في مكانها.

وهناك نوعان من المحاكم :

الأولي: تنظر في القضايا الخاصة.

الثانية: تنظر في القضايا العليا المميزة (٤٤) .

إنَّ المحاكم ورجال الأمن هي نظم قانونية أو قضائية، وهي موجودة بشكل من الأشكال في كل مجتمع لتحقيق الضبط. حيث يقول " كلوكمن " : أما المجتمعات التي تملك محاكم، فلديها قواعد للقانون لتحقيق العدل الاجتماعي. ويقول " هويل": حين ندرس القانون، فإن الذي يجب أن نبحث عنه في الحقيقة هو الإجراءات المتبعة لتسوية النزاعات، وتحقيق الضبط للمجتمع . وهناك العديد من الطرق التي عن طريقها يلتزم الفرد، ولا يستطيع خرق القانون ومنها:

- أن يطرد الفرد الذي خرق القانون لإعادة الوضع إلى طبيعته مع الشخص الذي يرتكب الخطأ ضده.

- أن يعاقب خارق القانون وبهذه الطريقة يعود الوضع إلى طبيعته، باعتبار أنَّ خارق القانون قد أوقع بفعلته تلك أذى لأفراد المجتمع كله. ولذلك تعتبر الأحكام الصادرة من تلك المحاكم أكثر ميلاً إلى المصالحة بين الأطراف المتنازعة، ولذلك تعمل على تحقيق الضبط وتسوية الخلافات (٤٥) .

وعلى الرغم من وجود الشرطة والمحاكم إلا ما زال المجتمع النوبي يتمسك بعاداته وتقاليده في حل مشكلاته ، وذلك من خلال اللجوء للمجالس العرفية التي تمثل لهم الملجأ الأول في حل نزاعاتهم . ويتضح ذلك من آراء المبحوثين :

- ***أحنا هنا أتعودنا إني نروح للمجلس ، علشان بجيب لنا حقوقنا ، والمجالس العرفية بتدينا حقنا بالكامل ، وبتنهي المشكلة ، ولا بتاخد وقت ، وبتدينا ضمانات ، علشان كدة أحنا مرتكزين على المجلس العرفي ، لكن لو رحنا للمحاكم قد تطول الإشكالية ومتنتهيش ، والنفوس تفضل شايلة .***
- ***طبيعة الراجل النوبي في بلادنا الحياء ، في الجيلين إللي قبلنا فضلوا يقنعوا الناس إني الواحد يقول تعال نروح للمجلس أسهل من إني نروح للنقطة ، وكان الواحد حياؤه يمنعه إني يروح المحكمة أو النيابة .***
- ***كان زمان لما الراجل يتم ٦٠ أو ٧٠ سنة يقولوا له بكرة حتروح النقطة، كان ما بينامش الليل ، لأن دي كانت حاجة جديدة عليه ، وكله دا موجود حد النهاردة .***

- ***النوبي بطبيعته ما بيروحوش للنقطة ، ولو حصل بيبقى منبوذ ، علشان دا شيء خارج عن الأصول النوبية ، وفي النهاية الحاجة إللي بتوصل للشرطة بترجع لينا تاني ، والمجلس العرفي بيديك حقوقك كاملة دون تلاعب محامين ، أو تلاعب بالأدلة ، والمجلس بينهي المشكلة ، وبيقتصر الوقت ، وبيعمل تصفية للنفوس***
- ***المرأة لما تروح للمحاكم عندنا عيب كبير، أما الراجل فبنعتبره تجاوز العرف بتاعنا ، حتى كان زمان لو واحد قتل التاني كان بيسيب البلد ، ويطرد من القبيلة ، ومش بينتظر أمر محكمة ، وأحنا مش بنروح للمحاكم علشان المحاكم بطول في إجراءاتها ، لكن أحنا في ساعة واحدة بنحل الإشكال ، يعني سرعة في الإجراءات ، وتوفير في النفقات من محامين وغيره، وبنحافظ على الود بين الأفراد ، يعني بعد ما نحل المشكلة بنصالحهم على بعض ، والنفوس بتتصافي.***
- ***إحنا مش بنروح للمحاكم في القضايا بتاعتنا علشان كدة كونا المجلس العرفي لحل مشاكلنا الاجتماعية والأسرية من غير ما نلجأ للمحاكم ، وإحنا مجتمع راقي بتسود فيه القيم والأخلاق، علشان كدة بنحل مشاكلنا بالمجلس العرفي ، علشان بيحافظ لينا على القيم دي.***
- ***إحنا النوبيين عيلة واحدة إما بالنسب أو بصلة الرحم ، وبتحكمنا عادات وتقاليد ، والمجلس العرفي بيحافظ على الصلة دي ، لأنه بيحل المشكلة وبيصفي النفوس ، لكن إجراءات الحكومة بطول ومش بتصفي النفوس.***
- ***إحنا مجتمع مسالم وتعودنا نرجع لكبارنا لحل مشاكلنا بالطرق الودية ، وبنراعي أعرافنا وعاداتنا وتقاليدنا ، والمجلس العرفي اللي بيحل مشاكلنا بأقصر الطرق ، ومفيش فيه نفقات مادية أو تلاعب بالأدلة زي المحاكم .***
- ***طبيعتنا النوبية فرضت علينا الخصوصية ، يعني مفيش حد بيتدخل في أمورنا ، ومشاكلنا بيحلوها كبارنا من خلال المجلس العرفي ،***

بيقعد فيه أصحاب المشكلة ، وبيقوموا كبارنا العقلاء بحلها بالود والتراضي ، وبأسرع وقت ممكن علشان متكبرش المشكلة، ويصعب حلها، وتتحول للمحاكم، والمجلس العرفي بنعتبره حائط الأمان لينا.

يتضح من آراء المبحوثين أن المجتمع النوبي مجتمع مسالم له خصوصيته، ووسائله الخاصة التي تمكنه من ضبط تصرفات أفراده ومنعها من الانحراف، والتي تتمثل في المجلس العرفي، وعلى الرغم من انتقاله إلى بيئة جديدة إلا أنه لم يترك أعرافه وتقاليده ، فهو ينظر بعين الاستهجان لمن يتجه إلى المحاكم أو أقسام الشرطة لحل مشكلاته، ويفضل النوبيون المجالس العرفية وذلك لخصوصيتها ، وسرعة إجراءاتها في تحقيق العدالة ، وتوفر المجهود والنفقات ، وتعمل على تصفية النفوس ، وتحافظ على علاقات الود والمحبة فيما بينهم وتحافظ على الهوية القبلية النوبية وتحقق الضبط الاجتماعي ، بعكس المحاكم التي تطول إجراءاتها ، وعن طريق تلاعب المحامين بالأدلة، أو وجود شهود الزور تضلل الحقائق ، والمحاكم تنهي المشكلة لكن لا تقوم بتصفية النفوس . ومن هنا نجد اتفاق الرؤية التي انتهى إليها محمد أحمد غنيم من خلال دراسته عن" المكانة الاجتماعية كعامل من عوامل الضبط الاجتماعي في شمال سيناء" ، ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، أن هناك دور هام تقوم به المجالس العرفية ، ومشايخ القبائل في حل النزعات وتسوية الخلافات داخل المجتمع السيناوى ، وتحقيق الضبط الاجتماعي لهذا المجتمع

ب- آليات الضبط غير الرسمية

يعتبر الضبط الاجتماعي غير الرسمي عبارة عن وثيقة غير قانونية، تتماشي مع عادات وقيم المجتمع. وتتمثل آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمية، في عملية التنشئة الاجتماعية، وما يترتب عليها من سلوكيات، وتتعلق بالسمعة الاجتماعية، والخوف من كلام الناس، والخوف من الازدراء الاجتماعي، ومن العزلة الاجتماعية. وهذه الضوابط كافية لجعل غالبية أفراد المجتمع، يمتثلون لقيم وعادات خاصة في المجتمعات البسيطة المتجانسة (٤٦).

الضوابط غير الرسمية

١-العرف

عبارة عن عادة ملزمة أو اعتياد أفراد الجماعة على سلوك معين في شأن مسألة معينة، ثم تولد الاعتقاد لدى الأفراد بأن هذه العادة ملزمة ومن يخالفها يتعرض للجزاء الذي تحدده القاعدة العرفية. فالعرف هو إجراءات جمعية وطرق وأساليب تخلفها الحياة الاجتماعية تدريجيًا وتنمو مع الزمن ، وتزداد ثبوتًا وتأصلاً ، وتستمد قوتها من موافقة الناس عليها وقبولهم العام لها ، ومن ثم فهي العادات التي ترتفع درجتها إلى حد الإجبار والالتزام بها نظرًا لضروريتها في تحقيق الضبط واستقرار المجتمع ، فالعرف بذلك يعتبر نوعًا من أنواع الطرق الشعبية أو الاستعمالات أو العادات الاتفاقية التي تتسم بصفتين أساسيتين هما الارتفاع في درجة الإجبار ، ثم الشعور بضروريتها الشديدة في مصلحة الجماعة (٤٧).

وهو الطرق العامة المشتركة التي ينظر إليها، علي أنها أكثر صدقًا وسلامة من العادات الشعبية. ويحدد العرف ما هو الصواب وما هو الخطأ، ويفرض عقابًا صارمًا في حالة الاعتداء عليه. لأن المجتمع ينظر إلى الاعتداء على العرف ، على أنه مصدر خطر على الآخرين. ، ويعين ما يمكن وصفه بأنه خلقي أو غير خلقي (٤٨).

ويعتبر العرف من المعايير التي لها من القوة ما يجعل انتهاكها يمثل إهانة عامة لكافة أفراد المجتمع (٤٩). ويعتبر العرف مصدرًا من مصادر القانون . حيث ينظر إليه " روس" باعتباره قوة متسلطة ومتحكمة مع القوى الأخرى التي يلتزم بها الفرد، وليس فقط باعتباره تشريعًا غير مكتوب. وهو يرى أنَّ سر قوة العرف يجب أن يبحث عنها في الإيحاء وفي العادة، ذلك لأن القديم يتصف بقيمته العظمى، وقدرته على تحقيق أغراض الضبط. ويعمل العرف على تنظيم حياة الأفراد وتوجيهها إلى طرق معينة. وهو يحدد أهداف الناس، والوسائل التي يمكن إتباعها للوصول إلى تلك الأهداف، وطرق التغير المختلفة، كما يحدد موقف الأشخاص من الآخرين. وهو بالإضافة إلى ذلك يرسم عادات احترام كبار السن، وتقدير الرؤساء والحكام. ويحدد أيضًا- كيفية مسايرة القرارات والقوانين (٥٠).

وفي المجتمع النوبي نجد أن العرف يعتبر وسيلة هامة من وسائل الضبط الاجتماعي ، لأن جميع أفراد المجتمع النوبي يلتزم به ويشكل تصرفاتهم ، فالعرف عند النوبيين هو عادات توارثوها وساروا عليها والتزموا بها في جميع نواحي حياتهم فصارت قانونًا يحكمهم ، والقوانين العرفية تمارس سلطتها في المجتمع من خلال المجالس العرفية ، التي تقوم بحل النزاعات والخلافات بين الأفراد ، وتعمل على تماسك المجتمع النوبي وتحقيق الاستقرار داخله ، وذلك من خلال الالتزام بقراراتها وتنفيذها خشية التعرض للعقاب من باقي أفراد المجتمع ، لذلك يعتبر العرف وسيلة هامة من وسائل الضبط الاجتماعي داخل المجتمع النوبي .

وتكشف نصوص المبحوثين عن:

- ***الأعراف ابتاعتنا أتربينا عليها وبناخذ بيها فى جميع نواحى حياتنا وهي زي القانون بتحكمنا ومنقدرش نخالفها.***
- ***في عرفنا لما تحصل مشكلة بين إتنين وواحد أتعدى على واحد واتصاب واحد منهم بنحكم على الطرف التاني لأننا بناخد بالمثل " صاحب الدم فضاح " يعني أللي ضربه لدرجة إنه جرحوا أو أصابه هو أللي عليه الحق علشان كدة بنحكم عليه .***
- ***في حالة الزواج عندنا العريس بياخد عروسته في بيته أللي بناه زي مثلنا أللي بيقول " أللي بيصنع مركب بيربطه في المربط بتاعه " يعني لازم العروسة تعيش في بيت زوجها ومتسكنش في مكان تاني .***
- ***في حالة الوفاة أصحاب العزا مبيقدموش أكل للضيوف ولكن أهله وجماعته هم أللي بيقدموا الأكل ويقولوا عندنا " بيت الميت متشعلش فيه نار " يعني متشعلش فيه نار يعملوا بيها الأكل لأنهم مشغولين في حزنهم .***

ومن هذه الآراء يستخلص الباحث أن العرف في المجتمع النوبي يقوم بتنظيم العلاقات ، ويوضح كيفية تعامل الأفراد مع بعضهم البعض في جميع مناسباتهم ونواحي حياتهم ، فهو بمثابة القانون الذي لا يستطيع أحد الخروج عليه خوفًا من العقاب الذي يتعرض له ، فبذلك تعتبر الأعراف هي الملاذ الذي يرجع إليه أبناء النوبة لحل مشكلاتهم ، وعلى الرغم من التطور والتغير الذي لحق ببعض

هذه الأعراف إلا أنها مازلت تحتفظ بمقوماتها ، وتعمل على تحقيق الضبط الاجتماعي للنوبيين . والدين الإسلامي حثنا على الأخذ بالعرف . كما قال تعالى: " خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين " ومن هنا نجد اتفاق الرؤية السابقة التي انتهى إليها الباحث مع الرؤية نفسها التي انتهى إليها عدلي السمري من خلال دراسته " موضوع الثابت والمتغير في آليات الضبط الاجتماعي" وكان من نتائج دراسته أن آليات فض النزاع غير الرسمية قادرة على طرح حلول يمتثل لها أطراف النزاع ، وأن العرف يعتبر ذات سطوة وقوة داخل المجتمعات القبلية في تحقيق الضبط الاجتماعي لهم .

٢-العادات

العادة عبارة عن قاعدة أو معيار للسلوك الجمعي، الذي أصبح شائعًا بفضل التكرار المستمر للسلوك الفردي، ويصل إليه الفرد بعد تعلم وتدريب (٥١). والعادة ظاهرة اجتماعية تحتوي علي كل ما يفعله الناس، وهي ضرورة اجتماعية تنبع من غريزة اجتماعية، وليست عن حكومة أو سلطة تشريعية وتنفيذية، فهي تلقائية لأن أعضاء المجتمع الواحد متعارف فيما بينهم علي ما ينبغي أن يفعلوه، وهي غير مكتوبة أي أنها متوارثة، ولها قوة القانون المكتوب في نفس الوقت (٥٢) . وتعد العادات الاجتماعية طرق مستمرة للتفكير والسلوك في المجتمعات. ويضفي التاريخ الطويل علي العادات قدرًا من التقديس والاحترام ، ويؤكد ثباتها واستقرارها، ويوسع نطاق عموميتها، وانتشارها بين سائر أفراد المجتمع (٥٣). حيث أشار عالم الاجتماع الأمريكي " سمنر" Sumner ، إلى العادات باعتبارها أفعالاً اجتماعيًا متكررة يمارسها أعضاء المجتمع والجماعة ، أو اتجاهات وصورًا للتصرفات التي نلاحظها داخل المجتمع والجماعة ، وقد تختلف بين العمومية والخصوصية. وتمثل العادات في النهاية الطرق المميزة والمشتركة للفعل في المجتمع والجماعة، وتنتقل من جيل إلي جيل (٥٤).

وللعادات أنواع منها :

- عادات فردية: هي ما تطلق عليها لفظ habit ، وهي أنماط سلوكية متكررة يتصرف الفرد بمقتضاها علي نحو خاص لتصبح ممارسته لها لا شعورية ، والخروج عنها لا يمثل ضررًا

علي المجتمع، وهي في أغلب الأحوال متعلقة بإشباع حاجاته البيولوجية من مأكل ، ومشرب ، وملبس في أوقات معينة، وبطرق خاصة كتناول القهوة مع اللبن صباحًا، أو اللبن مع التدخين(٥٥).

- عادات جمعية: هي القواعد السلوكية المتكررة التي ترجع إلي المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، وتستند هذه المظاهر السلوكية إلي فكر اجتماعي، ونتيجة تكرارها تصبح أنماط سلوكية في قمة انتشارها أفقيًا، وذلك عن طريق التجاور والاختلاط في فترة تاريخية طويلة، وليست لحظة وقتية لتصبح ممارستها ثابتة، ومستقرة من الصعب التخلص منها أو تجاهلها (٥٦). وليس معني ذلك أنَّ كل سلوك متكرر يدخل في نطاق العادات الاجتماعية، ذلك لأنَّ هناك أنواعًا أخرى من السلوك المتكرر، يعتبر عادات خاصة بالأفراد، ويعتبر في كثير من الأحيان لوازم تخصه شخصيًا. أما العادات الاجتماعية فهي ظاهرة اجتماعية تمثل أسلوبًا اجتماعيًا. ومن هنا فإنه لا يمكن أن تتكون وتمارس إلا بالحياة في المجتمع، والتفاعل مع أفراده وجماعاته. وأمثلة ذلك عادات التحية وآداب المجاملة المختلفة .

فالعادات الاجتماعية هي كل أسلوب متكرر يكتسب اجتماعيًا، ويتعلم اجتماعيًا، ويمارس اجتماعيًا، ويتوارث اجتماعيًا (٥٧). ولكن السؤال الذي يطرح نفسه كيف تتكون العادات الاجتماعية ؟ ونجيب عن هذا التساؤل في أنَّ لكل جماعة من الجماعات مجموعة من الأفعال والممارسات ، التي يتبعها الناس لتنظيم أحوالهم ، وللتعبير عن أفكارهم من أجل تحقيق الغايات والمصالح التي يسعون إليها ، وهم يتجنبون الأفعال الضارة بهم ، وبتكرار أحسن الأفعال فإنها تصبح عادة أصيلة يعتزون بها ، وعندما تترسب هذه العادات في شعور الجماعة، وتستقر في عقول الأفراد، تصبح قواعد ملزمة . ومن غير الممكن قيام أي مجتمع دون عادات اجتماعية . من هنا يجمع علماء الاجتماع أنَّ العادات الاجتماعية تعتبر الدعائم الأولى، التي يقوم عليها التراث الثقافي في كل بنية اجتماعية. والعادات الاجتماعية تصدر عن سلطة معينة تضعها وتنفذها وتسهر عليها. ودعامتها الأساسية هي تقبل الناس لها وتماثلهم معها . فالناس يخضعون للعادات الاجتماعية خضوعًا آليًا، لأنها تصيغ أفعالهم بصيغتها الخاصة في تصرفاتهم

جميعًا. والعادات في حقيقتها ليست إلا أنماط من السلوك الجمعي، التي تنتقل من جيل إلى جيل، وتستمر فترة طويلة حتى تثبت وتستقر، إلى درجة اعتراف الأجيال المتعاقبة بها. وفي بعض الأحيان نجد أنَّ العادة تقوم مقام القانون في الجماعة (٥٨). فالعادات هي السلطة غير المكتوبة، والدستور المحفوظ في الصدور، ذلك الدستور الذي يوجه أفعال الناس ويسيطر عليها. وتحيط العادات بالإنسان في كل مناسبة ، وفي كافة تعاملاته مع غيره من أفراد المجتمع ، ويخضع لها الإنسان ويطيع أوامرها. فنحن نؤدي أعمالنا اليومية وواجباتنا ، ونقوم بمسئولياتنا المختلفة متبعين في ذلك الطرق السائدة في المجتمع. وتستمد العادات قوتها بما تستخدمه من جزاءات اجتماعية، تلك الجزاءات التي تأخذ الشكل الايجابي عندما يكون هناك التزام بالعادة، أو تأخذ الشكل السلبي عندما يتم مخالفة العادة(٥٩). وقد يكون الضبط عن طريق العادات غير عقلي كليًا، وفي الوقت نفسه يكون مؤذيًا عن طريق الاستهجان والسخرية. ومع ذلك فإنَّ العادات تمثل عاملاً هامًا في الضبط الاجتماعي، لما لها من عمومية في خبراتنا وتأثرنا اللاشعوري بها (٦٠). ويذهب بعض علماء الأنثروبولوجيا القانونية إلى أنَّ العادات الاجتماعية تمارس في المجتمعات التي لا تعرف نظام القانون (٦١). وتلعب العادات الاجتماعية دورًا هامًا في عملية الضبط الاجتماعي لا يقل شأنًا عن دور القوانين الرسمية، وخصوصًا في المجتمع النوبي فهي تقوم فيه بوظيفة ضبطية وتنظيمية للعلاقات الاجتماعية بين أفراده ، فالضبط يأتي من خلال إتباع أفراد المجتمع النوبي لها وعدم مخالفتها، فهي متعاقبة عبر الأجيال لذلك فهي تمثل جزءاً هاماً من ثقافته ، وخصوصًا عادات الميلاد والزواج والوفاة وكذلك الختان. فالعادات تبدأ منذ الميلاد بل منذ وجود الجنين في بطن أمه، لأن الإنجاب يمثل قيمة كبيرة في المجتمع النوبي .

ويتضح ذلك من آراء المبحوثين :

- ***في سبوع المولود لو كان المولود ولد بندبح الدبائح وندعوا الأهل والأصدقاء ، وبناخد المولود ونغسلوا وشه في مية النيل علشان ملايكة النيل تبعد عنه الحسد وتباركه ، ولو كانت بنت بنكتفي بعمل دبيحة.***
- ***في حفلة زواج العروسين بيقوموا الأهل والأصدقاء بنقوط(*) العروسين كنوع من المجاملة والمساهمة في تكاليف الفرح الباهظة.***

- ***من عادات الزواج عندنا في سبوع العريس بيقوم العريس ياخد مراته لبيت أمه ، وأمه بتستقبله بطشت فيه مية ، وبيقوم العريس بوضع رجله اليمين الأول بعد كدة رجله الشمال في الطشت وبعده عروسته ، وبيقدم ليهم اللبن الرايب (سونرّي) ، وبعد كدة يحطوا أصابع يديهم في الصحن (الكوريه) . وبعد كدة يشربوا وراهم الشباب والشابات شوية من اللبن بالتناوب كنوع من التفاؤل .***
- ***أحنا في أول عاشورا للعرسان .. كان لازم علي العرسان إنه يروحوا للنيل ويغتسلوا فيه ودا بيكون في العصر وهم وراجعين كانوا بيجلدوا بعصايا بتكون من جريد النخل واللي بيجلدهم الأطفال وأصدقاؤهم المقربون .***
- ***بعد دخلة العرسان لازم يشوفوا النيل سبع صباحيات ، ويغسلوا وشهم بالمية ، ويرشوا على بعض المية كنوع من المرح والتفاؤل والألفة.***
- ***من عاداتنا النساءعندنا بتلبس الجرجار(*) ودا بيميزهم وأحنا بنفضل لبس الجلابية البيضا .***
- ***من عاداتنا رسم الحناء للعروس قبل فرحها ويكون حوليها أصحابها وقرايبها .***
- ***من عاداتنا الاحتفال بأفراحنا وعمل الرقصات الجماعية أللي بتميزنا .***

صورة رقم (١) توضح عادات الذبح فى سبوع المولود

صورة رقم (٢) لبس الجرجار عند النساء

من خلال هذه الآراء يستخلص الباحث أن العادات النوبية عبارة عن سلوك اجتماعي متكرر في كل مناسباتهم المختلفة ، وهو سلوك جماعي وليس يختص به فرد من الأفراد ، لكن تختص به الجماعة النوبية كلها في جميع مناسباتها ، ومن خلال تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض ، وأن الخروج عن هذا السلوك يعرض الفرد للعقاب الجماعي ، مثل النبذ والاستهجان من باقي أفراد المجتمع ،

ولذلك فإن الأفراد يلتزمون بها ولا يتهاونون فيها ، فهي تعتبر وسيلة هامة من وسائل الضبط الاجتماعي ، وتساعد على تماسك المجتمع النوبي واستمراريته .

٣-التقاليد

يراد بالتقاليد الأفعال العادية للأفراد في هيئة معينة، وأنواع السلوك الخاص ببعض الطبقات والطوائف والبيئات (٦٢). وهي أداة لحفظ الميراث الثقافي الكلي الذي يسلمه كل جيل إلى الجيل الذي يليه (٦٣) .

وتعد التقاليد عادات مقننة واقتباسًا رأسيًا أي من الماضي إلى الحاضر، ثم من الحاضر إلى المستقبل،

وتتوارث من جيل إلى جيل (٦٣) .

وتنتقل التقاليد بين الأجيال في ثلاث صور هي:

- التقاليد الشفهية: التي يتم فيها انتقال التقاليد بصورة شفهية، كالأنساب، والخرافات، والأساطير، والقصص. وتتمثل هذه التقاليد في الأمثلة السائرة، والكلمات المشهورة.
- التقاليد المكتوبة: ظهرت هذه التقاليد بظهور الكتابة، وهي التي تتمثل في رموز تحمل معنى خاصًا عند الجماعة، بالإضافة إلى الآثار والمخلفات والمؤلفات المكتوبة التي تتركها الجماعة، وهي التقاليد التي ظهرت بظهور الكتابة.
- تقاليد تنقل بالتجربة : إنَّ ما يقوم به الأفراد في الجماعة من طقوس وممارسات في مختلف أنشطة حياتهم اليومية، ومناسباتهم الاجتماعية تنقل مباشرةً بين الأجيال عن طريق الملاحظة المباشرة والمحاكاة والممارسة(٦٤).

وهناك خلط بين التقاليد والعرف إلى حد استخدامهما كمترادفين، ولعل هذا الخلط يرسخه التقارب في المعني الظاهر بين اللفظين . فالعرف هو عادة قديمة راسخة، وهذا هو معني التقليد الذي يتبادر إلى الأذهان. في حين أن دراسة كل من التقاليد والأعراف تظهر العديد من الفوارق الكفيلة، لتميز كل منهما عن الآخر. وتتضح هذه الفوارق فيما يلي:

أ-الرسمية مثل: تقاليد الأخذ بالثأر، أما العرف فنادرًا ما يخالف القانون، وخاصةً إذا كان نابعًا عن الجماعة، ويحقق سعادتها ورفاهيتها واستقرارها وأمنها، وإن

كان هذا لا يمنع من وجود أعراف تخالف القوانين الرسمية، ولكن في بعض الجزئيات البسيطة (٦٥).

ب- درجة الإلزام والشمولية والعمومية. فلعل هذه الخصائص تظهر بصورة أكثر وضوحًا في العرف عنها في التقاليد، التي تتميز بدرجة إلزام أقل في طبقة محدودة نسبيًا، في حين يتسم العرف باتساع نطاقه.

وفي المجتمع النوبي نجد أن التقاليد تستمد قوتها كآلية من آليات الضبط الاجتماعي، في أنها تتدخل في كافة ممارسات الحياة اليومية لأفراده، الأمر الذي يعزز وجودها وقوتها، ويدفع الأفراد إلى الالتزام بها. وعلى الرغم من هذه التقاليد تمارس ضغوطًا على الأفراد كي يتوافقوا معها ، إلا أنها تحقق لهم نوعًا من التآلف. وتعتبر أداة تنظيمية للضبط الاجتماعي فيه ، لأنها تعمل على استقرار المجتمع النوبي، وبالتالي تعمل على التماسك الاجتماعي بين أفراده.

يتضح ذلك من آراء المبحوثين:

- ***من تقاليدنا إني الفتاة عندنا متتزوجش إلا من واحد نوبي ، والراجل يحق له إنه يتزوج من أي واحدة ، وكان زمان الواحدة ما تتزوجش إلا من قبيلتها ، وكان ابن عمها أو ابن خالها لما يتزوجها بيقدم ليها مهر أقل من لما واحد تاني من القبيلة يتزوجها.***
- ***من تقاليدنا إننا في أفراحنا أو لما الواحد يجيب له عيل أو في كل مناسباتنا بندبح الدبايح وندعي كل قرايبنا وأصحابنا.***
- ***من تقاليدنا إني لو واحد قتل بنطردوا من القبيلة ولكن دلوقتي استبدلناها بالقودة وهدفنا من الطرد أو القودة متحصلش فتنة في المجتمع ويبقى تار.***
- ***من تقاليدنا لو امرأة غلطت بتجلد وبيقوم بجلدها ولي أمرها لكن دلوقتي استبدلناها بالأحكام المادية.***

من خلال آراء المبحوثين يتضح ما يلي :

أن التقاليد نابعة من ضمير الجماعة النوبية ، وتظهر من خلال بعض مناسباتهم في أفراحهم وأحزانهم، وهم يأخذون بها ولا يخالفونها خوفًا من نقد المجتمع، وعلى الرغم من أن بعضاً من هذه التقاليد يخالف القوانين الرسمية مثل الجلد

والطرد، ونظرًا للتغيرات التي حدثت في المجتمع النوبي استبدلت بعض هذه التقاليد لتتماشى مع المجتمع الجديد ، وتعمل على ضبط المجتمع واستقراره .

٤- الدين

الدين عبارة عن مجموعة من المعتقدات التي يعتنقها أعضاء المجتمع، والتي تنطوي علي رموز ينظر إليها بنوع من الهيبة والإجلال، بالإضافة إلي الطقوس التي يمارسها أعضاء المجتمع. كالشعائر- مثلاً- التي تنهض علي فكرة (المقدس)، التي توجد بين المؤمنين بهذه المعتقدات في مجتمع ديني اجتماعي. والمقدس تقابل العلماني أو الدنيوي، لأن الأول يتضمن مشاعر الخشية والرهبة. كذلك يوضع الدين في مقابل السحر، لأن الثاني ينظر إليه باعتباره ممارسة فردية وغائبة، كما لا يمثل بؤرة اهتمام الطقوس المجتمعية، أما الدين فهو مجموعة من المعتقدات والممارسات، التي تتصل بالعلاقة بين الأفراد وربهم من ناحية ، أو تتصل بضبط وتنظيم سلوكهم حيال بعضهم البعض. وهذا التنظيم مصدره الله سبحانه وتعالي، وهذه القواعد المنظمة تستمد سلطانها من مصدرها القدسي، ومن جزاءاتها القاهرة الملائمة . فالمعتقدات الدينية تفرض نفسها على المؤمن الذي يخضع لها ويطيعها، وهناك جزاءات لمن يتمرد عليها (٦٦).

وقد ذهب "دور كايم" في مؤلفه الصور الأولية للحياة الدينية، إلى أنَّ كل المجتمعات تعرف التفرقة بين الأشياء المقدسة والأشياء المدنسة . فالدين نظام موحد للمعتقدات والممارسات المتعلقة بالأشياء المقدسة أي الأشياء التي يتعين تجنبها وتحريمها، وبذلك تكون وظيفة المعتقدات والممارسات السائدة في مجتمع معين، هي التوحيد بين أولئك الذين يؤمنون بها . وبالتالي فإنَّ وظيفة الطقوس الدينية ، هي تأكيد السمو الأخلاقي للمجتمع، وسيطرته على الأفراد لتحقيق تضامن المجتمع وتماسكه (٦٧).

ويوجد هناك أنواع من الدين منها:

أ- الدين الخالص: يعتبر الدين نشاط عام يشتمل علي بعض الممارسات العامة الجمعية كالعبادات، والطقوس الدينية المختلفة، وبعض العادات المشتركة بين الناس. ويذهب بعض علماء الاجتماع إلي أنَّ الدين في المجتمع الحديث، يشهد عملية تحول علماني لذلك لا يمكن أن يبقي ويستمر إلا كمجموعة أكثر خصوصية من المعتقدات والمشاعر .

ب- الدين الخفي : يعني هذا المفهوم الذي يرتبط " بتوماس لوكمان" إلى أنَّ الدين لا يزال يمثل سمة مهمة من سمات المجتمع الحديث، لكنه بحاجة إلي تعريف أكثر اتساعًا، ولا يقتصر علي السلوك الظاهر فقط كالذهاب إلي دار العبادة، وإنما يحتوي أيضًا علي خلق المعاني، ويتحول إلي موضوع داخل الثقافة، فيجاوز الخبرة المباشرة (٦٨).

والدين يؤدي بعض الوظائف التي تعد علي جانب كبير من الأهمية ، والتي تعمل على تقوية ودعم القيم الثقافية. ويعد الدين من أقدم المصادر التي قدمت للبشرية ما يلزمها من قواعد قانونية علي مر العصور ، وما زال يمثل المصدر الرسمي الأصلي لكثير من المجتمعات (٦٩).

ويعتبر الدين من أهم وأقوي وسائل الضبط الاجتماعي، ومن أهم النظم الاجتماعية وأخطرها شأنًا، لما يؤديه من وظائف في حياة الفرد والمجتمع، واستقرار النظم الاجتماعية . فإذا ما ضعف الدين كآلية للضبط الاجتماعي، ساد التفكك والاضطراب في المجتمع. وكشفت عن ذلك دراسة " راد كليف براون " الذي حاول إبراز أهم الوظائف الاجتماعية للدين. وقد أشار إلي أنَّ الدين يعد في كل مكان تعبيرًا عن معني الارتباط بسلطة خارجة عن أنفسنا، وأنَّ الوظيفة الاجتماعية لأي دين من الأديان، ليس لها صلة بكون هذا الدين حقيقياً أو درباً من الخيال. ففي المجتمعات البدائية القديمة يمثل الدين أهمية كبري لها تأثيرها وفاعليتها. ويري " براون" أن هذه المجتمعات المنظمة لدي الكائنات الإنسانية، تعتمد علي وجود بعض المشاعر والأحاسيس الدينية، لأنها تقوم بضبط سلوك الفرد تجاه نفسه وتجاه الآخرين، كما أنها تحدد علاقته بهم (٧٠) . كما أنَّ الطقوس والممارسات التي يفرضها الدين تعتبر ضوابط اجتماعية إيجابية. فالصلاة في الإسلام – مثلاً- تنهي عن الفحشاء والمنكر والبغي. وهي وإن كانت فريضة دينية ، إلا أنها تهدف إلي تحقيق أهداف تمثل خلفية في ضبط السلوك الإنساني . وكذلك الشأن بالنسبة للصوم في مختلف الديانات، فهو من أهم وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية الدينية. وما يصدق علي هذه الطقوس يصدق علي الزكاة، باعتبارها بالنسبة للمسلمين أداة تنظيمية ذات أهداف اقتصادية في تدعيم مبدأ التكافل الاجتماعي، والتساند الطبقي في المجتمع الإسلامي(٧١).

وفي المجتمع النوبي يحتل الدين منزلة عظيمة حيث يتمسك أفراد هذا المجتمع بنصوص الشريعة الإسلامية ، التي يجدون في كنفها حلاً لمشكلاتهم الصغيرة والكبيرة ، فالدين يمثل للنوبيين المرجع الأول والأخير في قياس الأحكام واستنباطها من القرآن والسنة، لذلك نجد أن هناك التزاماً تاماً من قبل أعضاء المجتمع بالخضوع للعرف والأحكام العرفية لأنها تصدر من شيوخ القبائل ورجال الدين. ويعتبر الدين وسيلة هامة من وسائل الضبط الاجتماعي في المجتمع النوبي، لأنه يقوم على مجموعة من المبادئ والقيم التي تقوم على العدل والمساواة وضمان الحقوق والمصالح ، فهو ينظم حياة المجتمعات ، وعلاقات الأفراد، فالدين يعمل على استقرار المجتمع وضبطه .

وفيما يلي عدد من نصوص المبحوثين تؤكد ذلك :

- ***الدين بيمثلنا المرجعية الأولى في استنباط الأحكام يعني أحنا في المجلس بنحكم بكتاب الله ومن السنة .***
- ***أحنا بنفذ كل الأحكام إللي بيحكم بيها المجلس العرفي علشان عارفين مصدرها من الدين علشان كدة أحنا بنعمل بيها ، وعارفين إنها عادلة وبترجعلنا حقوقنا .***
- ***كلنا بنلاحظ الدور الكبير إللي بيلعبه رجل الدين زي إمام المسجد مثلاً ، في المجلس في حالة وجود صلح بين المتنازعين ، بيقوم إمام المسجد بيلقي خطبة تحسهم على الصلح ، وتهدي نفوسهم ويذكرهم إني الصلح جزاؤه عظيم عند ربنا ، وكمان بيستشيروا القاضي العرفي في بعض أمور الدين أللي بتخص المشكلة .***
- ***الدين بينظم لنا كل حياتنا وفيه قواعد وضوابط لكل حاجة مثلاً زي علاقة الزوج بزوجته وعلاقته بقرايبه وجيرانه ، وبيوضحلنا الصح والغلط ، وأحنا بنلتزم بيه خوفًا من عقاب ربنا***

نستخلص من الآراء السابقة أهمية الدين في المجتمع النوبي حيث أصبح المرجع الأول في استنباط الأحكام التي تنفذ من خلال المجلس العرفي ، ولا يحيل عنها أحد ولا تتغير ولا تتبدل ، لأنها مستمدة من الشريعة الإسلامية ، هذه الشريعة التي عالجت مناحي الحياة كافة عن طريق تطبيق العدل والمساواة، وتوضيح الحقوق والواجبات وإحقاق الحق وإزهاق الباطل ، فقد كان الرسول

الكريم أول من تولى القضاء في الإسلام فقد أمره الله تعالى بأن يحكم بين الناس بالعدل لقوله تعالى: " إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيمًا " الأعراف آية (١٩٩). وكذلك دور رجل الدين في المجلس العرفي الذي يحس المتنازعين على التصالح ، ونبذ الكراهية ، ويعد ركيزة للقاضي العرفي يرتكز عليها في استشارته في الأمور الدينية من خلال الجلسة العرفية ، فهو وسيلة لضبط سلوك الأفراد لما له من قوة إلزامية من خلال أوامره ونواهيه ، ووضع القيم والأخلاق والمبادئ التي تحكم تصرفاتهم لذلك فهو يعد من أهم وسائل الضبط الاجتماعي .

٣-المعتقدات

هي حالة فكرية أو عقلية يلعب فيها خيال الفرد دوراً كبيراً ويحاول الفرد عن طريقها وضع تفسيرات للظواهر الطبيعية أو البشرية أو الاجتماعية ويترتب على ذلك نوع معين من السلوك (٧٢).

يحتاج الإنسان إلي تصورات أساسية للعالم والجماعة والسلوك لكي تساعده علي التكيف والتوافق مع بيئته. وتقوم الثقافة بتقديم هذه التصورات التي تأخذ شكلاً يعرف باسم المعتقدات. ولكل ثقافة مجموعة من المعتقدات المميزة لها، وتدور بصورة أساسية حول طبيعة العالم الذي يعيش فيه الإنسان، وعلاقته به. إضافةً إلي معتقدات الإنسان حول العلاقات الإنسانية، وما تنطوي عليه من خير أو شر. هذا بالإضافة إلي مكانة الفرد في الجماعة وحقوقه وواجباته، ويضاف لذلك معتقدات الإنسان حول الطبيعة البشرية، وما يرتبط بها من معاني وقيم (٧٣). والمعتقدات الثقافية تساعد الإنسان علي تقييم العالم ومكانته فيه (٧٤). والمعتقدات التي يعتنقها الأفراد هي نوع من وصف البيئة المحيطة بهم .

وتنقسم إلى نوعين :

النوع الأول : الاعتقاد في شئ معين كالاعتقاد في الله، والأولياء، والقديسين .

أما النوع الثاني: فيتمثل في الاعتقاد بشأن شئ ما مثل: الاعتقاد بشأن الأشياء كالاعتقاد بأنَّ المجتمع لا يصح إلا بتغيير نظام الحكم (٧٥) . وليس المعتقد الشعبي نوعًا من الحكايات القصصية، وإنما هو تعبير فوق عادي عن الحزم، والتوكيد بقضية تعميمية، كما يقال – مثلاً- بأن الأرواح تسكن الغابة. والمعتقد الشعبي هو دائماً قضية أو عبارة أو ذكري أو تقرير عن خبرة فوق عادية ، وهو

تعميم لقول ديني مأثور، ومن ثم فإن جدارته بالثقة يمكن إثباتها ، عن طريق التحليلات الدقيقة لمدي تكراره وتواتره . وهو نوع من الأساطير والحكايات الخرافية، ويتناول الأحداث المتصلة بنشأة الكون. وينظر إليه المجتمع المحلي بعين التقديس والتصديق ، وهذا النوع من الأساطير يحكي عادة بطريقة شفهية (٧٦).

إذن فالمعتقد هو حالة فكرية أو عقلية ، يلعب فيها خيال الفرد دوراً كبيراً، ويحاول الفرد عن طريقها وضع تفسير للظواهر الطبيعية أو البشرية أو الاجتماعية . ويترتب علي ذلك نوع معين من السلوك.

وظائف المعتقدات الشعبية

إن المعتقدات الشعبية تلعب دورًا أساسيًا في حياة المجتمعات، وخاصة المجتمع القبلي ولها العديد من الوظائف من أهمها:

ا- الوظيفة السياسية : فعلي المستوي السياسي يذكر " نادل" Nadel أن بعض الرؤساء، يستخدمون الشعوذة والسحر في حل الصراعات والمشاكل، التي تظهر في المجتمع أي أنَّ هؤلاء الرؤساء يستخدمون المعتقدات الشعبية القبيحة، ليلقون عليها أخطاءهم حتى يستمر سلطانهم .

ب- الوظيفة الدينية : تعد المعتقدات التي تسهم في الاتجاهات القدرية الدينية والكتب المقدسة ، هي أحسن توافق يمكن أن يبديه الفرد في أي موقف ميئوس منه ، فالنظرة القدرية هي أنَّ أي شئ يحدث هو إرادة الله ، كما أنها تعمل علي خفض حدة التوتر أو القلق النفسي .

ج- الوظيفة الاجتماعية: حثت المعتقدات الشعبية في تثبيت طائفة من النظم الاجتماعية العامة كالملكية الفردية، والزواج، واحترام الحياة الإنسانية. كما تعمل المعتقدات الشعبية علي تدعيم النظام الأخلاقي السائد في المجتمع، فهي تمثل شكلاً للضبط الاجتماعي، فخوف الإنسان من القوي العليا أن تنزل به أذي أو عقابًا ، إذا أتي بفعل شرير وضار بالآخرين يجعله يرتدع ، ولا يأتي بهذا الفعل (٧٧).

وبذلك تكون المعتقدات الشعبية خبيئة في صدور الناس، وهي لا تلقن من الآخرين، ولكنها تختصر في صدور أصحابها وتتشكل بصورة يلعب فيها الخيال

الفردي دوره ليعطيها طابعًا خاصًا، وهي موجودة في كل مكان سواء عند الريفيين، أو الحضريين، أو عند المثقفين وغيرهم . كما توجد أيضًا عند الأفراد الذين بلغوا مرتبة عالية من العلم والثقافة (٧٨).

وفي المجتمع النوبي تدور معظم المعتقدات بالقوى الخارجية حول محاولة توظيفها لأغراض حياتية، وخصوصًا في موضوعات الحمل والمشاهرة والحسد ، ومعظم هذه القوى مرتبطة بزيارة الأولياء والأضرحة، وتتجلي هذه الاعتقادات في المناسبات التي يزورون فيها، والنذور التي يقدمونها في تلك الزيارات، وأن زيارة الولي تتم في مناسبات عديدة من أجل أغراض متنوعة. ومن المناسبات الهامة التي لابد من زيارة الأولياء والأضرحة فيها هي مناسبات الزواج ، أو تقديم النذور. اعتقادًا منهم في أنَّ عدم زيارتها يصيب الإنسان بأي ضرر مثل: المشاهرة، أو المرض، أو بالعقم (٧٩). والنوبيون يعتقدون كثيرًا في النيل، ولا يزال كثير من النوبيين يلقون الطعام، ويوقدون الشموع للدجري "جن النيل" حتى يومنا هذا في طقوس زائدة تنم عن الإجلال والتهيب والخوف والرجاء. ويعتقد أهل النوبة أن " الدجري " كائنات خيرة تحمي من الأمراض ، وتحفظ الأطفال من الغرق في النيل ، وتقي من العقم، وفي مقابل ذلك يدفع لها النوبيون الطعام بصورة ثابتة ودائمة في الزواج والولادة والختان وغيرها، يتوجه الناس إلى النيل حاملين معهم الثريد (*). وربما تذبح ذبيحة لهذا الغرض ، ويضعون الطعام في شيء شبيه بالزورق من سعف النخيل مع شيء من الزيت ، وفتيل من القطن مشتعل ، ويتركون هذا كله على سطح الماء وسط الأغاني والاحتفالات ، وربما قذف بعضهم الطعام قذفًا في الماء أو رمى بالعطور والحناء، ويأخذون قليلاً من ماء النيل ليمسحوا جسد الصبي تبركًا ، وكذا المرأة العقيم. فهي طقوس تجمع بين الرؤية الوثنية، وعبادة الجن، والتعميد بالماء كما يفعل النصارى، مع خلط ذلك كله بلمسة من الأدعية الإسلامية، ليخرج مزيج غريب من المعتقدات غير السوية (٨٠). وقد تبين أن هذا المجتمع يعتقد اعتقادًا راسخًا في الارتباط الوثيق في حركة الظواهر الكونية مثل: الهلال والقمر ومنازله، وبين التغيرات الفسيولوجية للكائنات الحية. فهم يعتمدون اعتمادًا كاملاً علي حساب النجوم ومنازل القمر، في تحديد أيام المناسبات الاجتماعية الهامة مثل الزفاف والدخلة، وبدء تشغيل السواقي، ونظام المواليد (٨١).

حيث نجد في المنطقة الجنوبية من قرى الفاديجا نذكر ما يقال عند نهاية الجلسة والاستماع إلى حكايات الجدة فتقول العجوز" أو نجون فدجون ... تنجون ديجون " ومعناها ما كان لنا إخضر وأينع وأورق واستمر نموا ... وما كان لهم يبس وذبل وجف ومات وتقصد لهم تلك الكائنات غير المرئية من الجن والعفاريت في العالم الآخر ، ويعتقدون فيشيرون إليهم بالضمير وقاية من شرهم إذا ذكروا صراحة . بمعنى الدعوة باستمرار حياتهم سعادة وسرورًا وازدهارًا. وتوقف بل نهاية وخسران لتلك الكائنات الشريرة . وفي أقصى الجنوب من قرى بلانة وأدندان تقول العجوز " حب توتون أونلي ... جشركون تنلي " أي ما في تلك الحكايات من خير ونفع وفائدة فهو من نصيبنا ويرمز له بالحب أي بالحبوب ، وما فيها من شر يرمز له بالجشر (القشر) فهو من نصيبهم تعني الكائنات الشريرة (٨٢).

وتعتبر المعتقدات وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي داخل المجتمع النوبي لما لها من تأثير كبير على النوبيين ، فاعتقاد النوبيين في النيل أو في الأولياء ، وخوفهم من الأرواح الشريرة كلها معتقدات بها نزعة دينية فهم يعملون بها خوفًا من العقاب ، وانتظارًا للجزاء فهي تتحكم في كل تصرفاتهم ، وتقوم بضبطها وتنظيمها ، لذلك فهي تعتبر وسيلة هامة من وسائل الضبط الاجتماعي .

صورة رقم (٣) توضح الاعتقاد فى الثعابين

ويتضح ذلك من آراء المبحوثين:

- ***لما تكون واحدة عندينا عاقر ومش قادرة تخلف بتروح أم العاقر إلى مرأة تكون كبيرة في السن، وتكون مشهورة بقدرتها على علاج العقم ، وتدخل البيت ومعاها قطعة ذهب ، وتكون جديدة وتطلع فوق البيت وتنده***

على المرأة العاقر إللي بتكون قاعدة برة البيت ، وتروح تدخل بعد ما تجرح نفسها في رجلها ، وبتعتقد إني دا حيخليها تخلف.

- ***إحنا بنعتقد جدًا في النيل في كل مناسباتنا وبنعتقد بملايكة النيل إنها بتشفينا من الأمراض وتحمي عيالنا ودايمًا بنحاول نرميلها الطعام علشان ترضى عننا وتباركنا (*).***
- ***أحنا بنزور الأولياء وبنتبرك بيهم في زواجنا وفي مواليدنا وفي الختان أو لما واحدة ما بتخلفش بتروح تزورهم وهي معتقدة إنها حتخلف بعد كدة أو واحد مريض وعايز يشفي من مرضه ولما بنروح نوفي هناك النذور علشان ربنا يقضينا حاجتنا.***
- ***أحنا بنتشاءم من التعابين لأننا دايمًا بنحس إني في روح شريرة في داخلها حتأذينا وتأذي عيالنا وخصوصًا الحية السودا .***
- ***أحنا بنعتقد في المشاهرات يعني مثلاً لما واحدة تكون والدة وأصابتها مشاهرة دا بيجفف لبنها وبتخلي العيل يمنع الرضاعة ويبكي كنير .***
- ***أحنا بنعتقد في المثل أللي بيقول " من اعتقد في الحجر شفاه رب الحجر " يعني قوة اعتقادنا في الشئ بيبقى سبب في تحقيق طلبنا.***

نستخلص من الآراء السابقة أن المعتقدات عند النوبيين تمثل جزءاً هاماً من ثقافتهم وجدوها وتربوا عليها منذ نشأتهم ، ويسيرون عليها في أغلب مناسباتهم ، وأن إيمان الأفراد بهذه المعتقدات وقوة تأثيرها عليهم جعلها وسيلة هامة لضبط سلوكهم ، فهم دائمًا يعملون على إرضاء هذه القوة الخفية طمعًا في تحقيق أمنياتهم، وخوفًا من أن تلحق الأذي بهم إذا أتوا بأفعال تخالف سلوك المجتمع ، لذلك فهي تعتبر وسيلة هامة من وسائل الضبط الاجتماعي .

٤-القيم

يمكن تعريف القيمة بمدى أهميتها واستحقاق هذا الشئ ، ويمكن القول بأن تطور علم الاجتماع واكتسابه صفة العلم، لأنه يتسم بالتركيزعلي الظواهر الأخلاقية، حيث يري أنَّ سلامة المجتمع واستقراره، يتوقفان علي قيام الأفراد باستدراج القيم ، التي يجمع عليها المجتمع داخل ذاته، وذلك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية (٨٣). وتمثل القيم مجموعة من المثل الثقافية، والتوجيهات

القيمية، والمقاييس القيمية، والمستويات الثقافية المشتركة. التي في ضوئها يستطيع الفرد والجماعة الحكم علي السلوك، وتطبيق الجزاءات، وتقدير الموضوعات ، والاتجاهات الأخلاقية، أو الجمالية، أو المعرفية . كما تعمل هذه المثل ، والموجهات القيمية كقوة دافعة للفرد والجماعة داخل إطار الثقافة. وتعبر هذه القيم والمثل عن نفسها من خلال الرموز الثقافية (٨٤). ومن خصائص الثقافة التقليدية، تفضيل إنجاب الأبناء الذكور عن الإناث، واعتبار الأبناء الذكور مصدر عزوة العائلة. والواقع أن هذا النوع من القيم يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمرحلة التطبيع الاجتماعي والثقافي للشخصية. ومن ثم يمكن القول بأنَّ هذه القيم الاجتماعية تتيح خبرات اجتماعية ، كما أنها نتيجة عمليات انتقاء اجتماعية نتاج للتفاعل الاجتماعي في نطاق الثقافة. ونظرًا لأن القيمة التفضيلية من القيم التي يشجع المجتمع أفراده علي الاقتداء بها، والسير تبعًا لها، فإنها تبلغ مبلغًا عظيمًا من شدة التأثير على توجيه السلوك (٨٥). ويري محمد إبراهيم كاظم أنَّ القيم تنبع من التفاعل الاجتماعي في المجتمع . لذلك عندما يوجد جمع من الناس في مكان ما، فإنهم يتعاملون بيعًا وشراء ومصاهرة احتكاكاً، كما في الاتجار وتبادل المنافع ، وتنشأ بينهم العلاقات كالعلاقات الدينية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. ويتعارفون علي تقاليد وعادات موحدة، يتفاهمون علي أساسها، ويخضعون بتصرفاتهم لها، ويهتمون بالحفاظ عليها، والاستماتة في سبيلها، ونبذ الخارجين عليها. ويظهر أثر ذلك كله في سلوك الأفراد، باعتبارهم أعضاءً في الجماعة التي ينتمون إليها، فإنَّ تصرفاتهم تحمل عناصر ثقافية خاصة، وتتميز عن غيرها من تصرفات ممن لا ينتمون إلي جماعاتهم. ومن هنا يتضح لنا أنَّ القيمة عبارة عن كل صفة ذات أهمية لاعتبارات نفسية، أو جمالية، أو اجتماعية، أو أخلاقية. وتتسم بسمة الجماعة في الاستخدام، وهي موجه للسلوك أو العمل. فالقيم بدون شك هي نتاج خبرات اجتماعية، وهي تتكون نتيجة عمليات انتقاء جماعية، يصطلح أفراد المجتمع عليها لتنظيم العلاقات بينهم. ولما كانت القيم ظواهر اجتماعية أساسية في المجتمع .

فإن ذلك يعني أن لها وظائف أساسية تؤديها في المجتمع أهمها :

أ- تساعد علي تناسق السلوك الاجتماعي للأفراد والجماعات ، لأنها تحدد الوسائل التي تحكم فيها علي الصواب الاجتماعي، وكذلك الخطأ الاجتماعي،

وتحدد الغايات المرغوبة اجتماعيًا، والوسائل المقبولة لتحديد هذه الغايات، وهذا يظهر بمثابة أوامر ونواهي لتحدد السلوك وتوضح أبعاده، لأنَّ كل فرد أو كل جماعة لو تركت دون وجود أسس توجيهية، لأدي ذلك إلي انتشار الفوضى، واضطراب النظام في المجتمع .

ب- إن هذه القيم لا تحدد السلوك وتوضح مساراته فقط ، بل تساعد كذلك في وصف وتحديد المكافآت والجزاءات الخاصة بانتهاك قيم المجتمع الإنسانية أو الخروج عليها، وتلفت نظر أعضاء المجتمع إلي الأنماط العامة للثقافة ، وتوضح المرغوب فيه من وجهة نظر المجتمع لا من وجهة نظر الأفراد (٨٦).

وخصوصًا في المجتمع النوبي الذي تلعب فيه القيم دورًا مهمًا في عملية الضبط الاجتماعي ، لأن قيم النوبيين تعتبر نتيجة خبرات متراكمة على مر السنين ، وتحتل القيم عند النوبيين مركز الصدارة في وسائل الضبط الاجتماعي ، عن طريق الالتزام بهذه القيم وعدم الخروج عليها ، لأن هذه القيم توضح لأبناء النوبة السلوك المرغوب فيه وغير المرغوب فيه، وأن مخالفة هذه القيم قد تترتب عليها مسئولية كبيرة من قبل أعضاء المجتمع النوبي ، فوضع حكماء النوبة بعض القيم والمبادئ والأخلاقيات والنواميس التي تمثل في مجموعها السمات النوبية القديمة.

ونستدل على ذلك من آراء المبحوثين :

- ***من قيمنا إللي بنعتز بيها هو احترام الكبير وتوقيره ، واستشارته في كل الأمور ، عندنا في النوبة إني لكل عيلة كبير ، ولكل قرية كبير هو بيحل لينا مشاكلنا ، وكلنا بنسمع كلامه لأنه أكتر مننا خبرة ودراية بأمور الحياة .***
- ***من قيمنا في المجالس لو راجل كبير دخل لازم تفسح ليه في المكان علشان يقعد .***
- ***من القيم أللي تربينا عليها إني منعتديش على بعض ولا واحد يرفع السلاح على التاني ، ولا يهدده علشان كدة تلاقينا مجتمع مسالم ، حتى لو حصل حادث قتل عندنا بيكون قتل خطأ ، وعقاب القاتل عندنا بيطرد من النوبة كلها .***

- ***من قيمنا إننا نراعي حق جارنا ونحترمه ونصون عرضه ونسأل عليه علشان ممكن الجار الكويس أقرب ليك من الأخ الشقيق لأني هو بيشاركك في أفراحك وأحزانك وبيسأل عنك.***
- ***من قيمنا إننا نكرم ضيفنا ولو واحد احتمى بينا بنحميه وأحنا مش بنبدأ بالعداوة مع جيرانا من القبايل التانية .***
- ***من قيمنا إني لو واحد كبير كلمك وأنت قاعد لازم تقوم احترامًا ليه .***

نستنتج من آراء المبحوثين أن القيم صفة راسخة داخل أبناء النوبة ، فقيم احترام الكبير ، وعدم التعدي على الآخرين ، وقيم حق الجار، وكذلك إكرام الضيف وحمايته كلها قيم تساعد على تماسك المجتمع، وأن استقرار المجتمع النوبي يكمن في التمسك بهذه القيم التي نشأ عليها وتوارثها عبر الأجيال ، وهي ملزمة لأفراده، وأن مخالفتها يعرض الفرد للعقاب من قبل أفراد المجتمع ، والذي يتمثل في الاستهجان واحتقار الناس له فهي وسيلة هامة من وسائل الضبط الاجتماعي وتعمل على تحقيق الضبط لهذا المجتمع.

الخلاصة

إنَّ المجتمع النوبي مثل باقي المجتمعات القبلية يحتوي على مجموعة من الآليات الرسمية التي تتمثل في الشرطة والمحاكم ، وآليات غير الرسمية المتمثلة في العادات ، والتقاليد، والعرف، والقيم، والمعتقدات، والدين، والتي تلعب دورًا أساسيًا في عملية الضبط الاجتماعي لهذا المجتمع ، فهي نبعت من داخله فاتخذوها وسيلة تحكمهم وتضبط سلوكهم ، وكانت ملزمة لهم وعليهم طاعتها والانسياق لها، ذلك لتحقيق مصلحة الجماعة في الاستقرار، وعندما تعرض المجتمع النوبي للتهجير، وخرج من عزلته، ونقل إلى المجتمع الجديد ظهرت المشكلات التي أصبح المجتمع النوبي حديث عهد بها، فأصبح هناك تمسكًا بالآليات غير الرسمية، وبدأ إسهام الآليات الرسمية في حل هذه المشكلات، وأصبح هناك تعاون بين الجهات الرسمية وغير الرسمية لمواجهة هذه المشكلات وحلها .

الهوامش

(1) Adam Kuper and Jassico Kupwer , The Social Science Encyclopedia Rutledge , London , 1996 . p. 781.

(٢) عدلي السمري ، الثابت والمتغير في آليات الضبط الاجتماعي ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، ط١، ٢٠٠٣. ص١٣.

(٣) غريب محمد السيد، علم الاجتماع ودراسة المجتمع، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣.

، ص٤٢٥. ، ص٤٣٣

(٤) معن خليل العمر ، الضبط الاجتماعي ، دار الشروق ، ط١ ،عمان، ٢٠٠٦.، ص٤٢.

(5) W. Ogburn & Nimkoff , Handbook Of Sociology , London , 1964, pp . 188- 190 .

(6) William Kornblum , Sociology, in A changing World, Holt Rinehart And Winston inc, U.S.A. 1991 .P. 282.

(7) William Outhwaite and Tom Bottomre, the Blackwell Dictionary of Twentieth Century Social Thought , Black well Oxford , U.S.A , 1994. P.585.

(٨)غريب محمد السيد، علم الاجتماع ودراسة المجتمع ، مرجع سابق ، ص ص ٤٣٤- ٤٣٥.

(٩) سمير نعيم، علم الاجتماع القانوني، دار المعارف، ط٢، القاهرة، ١٩٨٢. ص٣٧.

(١٠) شارلوت سيمور سميث ، موسوعة علم الإنسان (المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية)، ترجمة محمد الجوهري، المركز القومي للترجمة، ط٢، ٢٠٠٩. ص٣٦٩.

(11) Alan Barnard and Jonathan Spencer , Encyclopedia of Social and Cultural anthropology , Rout ledge , London , 1996,p. 622.

(١٢) معن خليل عمر ، الضبط الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص٤١.

([13]) Wirth , Ideological Aspects of Social Dis organization , American Review , vol .s ,1985.pp 476- 482 .
(١٤) أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي (مدخل لدراسة المجتمع)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ط٥، ١٩٧٩.، ص٤٢٨
(١٥) مديحه أحمد عبادة ، محاضرات في علم الاجتماع القانوني ، جامعة سوهاج ، ٢٠٠٦ ، ص٦٨.
(١٦) السيد أحمد حامد ، النوبة الجديدة (دراسة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية)، مرجع سابق ، ص ص ١٥ - ١٦.
(١٧) أحمد عصام الدين مليجي، الضبط الاجتماعي والمشكلات المرتبطة بالتفاعلات الاجتماعية وأنماط السلوك في سيناء ، مرجع سابق ، ص٤١.
(١٨) فاروق مصطفى إسماعيل، الأنثروبولوجيا الاجتماعية – دراسة في النظم الاجتماعية، مرجع سابق ، ص٩٩.
(١٩) معن خليل عمر، الضبط الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص١٠٥.
(٢٠) جلال مدبولي ، الإجماع الثقافي ، دار الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٩. ، ص ص١٣١-١٣٢.
(٢١)أحمد زايد، علم الاجتماع النظريات الكلاسيكية والنقدية، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ٢٠٠٥
، ص٤١١.
(٢٢)عدلي السمري، الثابت والمتغير في آليات الضبط الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص٤١.
(٢٣) محمد نور فرحات، التشريع كأداة للضبط الاجتماعي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مجلد ٣٧، ع١، القاهرة، ١٩٩٤، ص١.
(٢٤) نعمان جمعة، مدخل العلوم القانونية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٧، ص٢٤.
(٢٥) سامية محمد خضر، القانون والضوابط الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٢، ص٦٢.
(٢٦) مصطفى محمد الجمال، النظرية العامة للقانون، الدار الجامعية، بيروت، د. ت ، ص١٨٣
(٢٧)عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع القانوني، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٢٨) فاروق مصطفى إسماعيل، الجماعات العرفية دراسة في التكيف والتمثيل الثقافي، مرجع سابق، ص٢٢١.
(٢٨) محمود أبو زيد، علم الاجتماع القانوني - الأسس والاتجاهات ، مكتبة غريب، ط٢ ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ص٣١- ٣٣.
(٢٩)عمرو طه بدوي ، المدخل لدراسة العلوم القانونية (نظرية القانون و نظرية الحق)، كلية الحقوق، القاهرة ، ٢٠٠٨، ص٠٦
(٣٠) السيد علي الشتا ، المنظور الظاهري والتنظيم الاجتماعي للمجتمع ، دار المعارف ، الإسكندرية، ٢٠٠٠ ، ص ٩٨.
(٣١) عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع القانوني، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٤.
، ص ص ٤٥ – ٤٦.
(٣٢) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦.
، ص٢٦٧.
(٣٣) محمد نور فرحات، التشريع كأداة للضبط الاجتماعي، مرجع سابق، ص٩.
(٣٤) مصطفى عمر حمادة، القانون والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص٤١.
(٣٥) سلوى علي سليم، الإسلام والضبط الاجتماعي، دار التقوى، القاهرة، ١٩٨٥، ص ص١٠٧- ١٠٨.
(٣٦) محمود الصاوي ، النظام القضائي في الإسلام ، المركز الدولي لتعريب التراث، القاهرة ، ١٩٩٧، ص ٢٢
(٣٧) معن خليل عمر ، الضبط الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص١٥٤.
([38]) David H. Bayley, The Future Of Social Control In Japan, University of British Columbia ,Vol.51,No.1,1978,pp.40-24.
(٣٩) محمود السباعي، إدارة الشرطة في الدولة الحديثة، الشركة العربية للطباعة والنشر، المجلد الأول، القاهرة، ١٩٦٣، ص١٤٢.
(٤٠) محمود الصاوي ، النظام القضائي في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ص١٥٢-١٥٣.

(*) يروي أحد المبحوثين : كان في واحد عايز يثير فتنة بين قريتين وقالوا عليه للشرطة الشرطة استدعته الساعة ٢ بالليل وهددته لو ما وقفش عند حده حتعتقله .

(*) يروي أحد المبحوثين : كان واحد نوبي من أسوان متزوج من هنا لكن أهل البلد كارهينوا ومش عايزينه يقعد معاهم وراحوا للمأمور وقالهم مفيش قانون بيقول إني واحد يطلع من بلده ، لكن لما استدعانا وحكمنا قلنا أنت مش من البلد وأهل البلد مش عايزينك ، فحكمنا عليه إني يرحل " فالمقدرش عليه القانون قدر عليه العرف" .

(٤١) سمير نعيم أحمد، علم الاجتماع القانوني، مرجع سابق، ص ١١٨ .

(٤٢)عبد الحميد أحمد سليمان، الحكومة والقضاء في الإسلام، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٨٤، ص٣٤.

(٤٣) معن خليل عمر ، الضبط الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ١٥٤ .

(٤٤) لويس مير ، مقدمة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، ترجمة شاكر مصطفى سليم ، دار الشئون الثقافية ، ط٢ ، بغداد،١٩٨٣ ، ص ص ١٦٣- ١٦٤.

(٤٥) كرم شوقي ، دور السلطة في إنهاء الخصومات الثأرية في صعيد مصر كرم شوقي، دور السلطة في إنهاء الخصومات الثأرية في صعيد مصر(دراسة ميدانية في قرية برديس بصعيد مصر) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة سوهاج ، إشراف مديحة أحمد عبادة ، ٢٠٠٩.

(٤٦) أحمد عصام الدين مليجي ، ، الضبط الاجتماعي والمشكلات المرتبطة بالتفاعلات الاجتماعية في سيناء ، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ص٥٨.

(٤٧) موسى عبد الرحيم حلس ، الثقافة والشخصية، مرجع سابق، ص١٦٤

(48) Vincent N.Parrillo, Contemporary Social Problems, a llyn and Bacon, Boston, America, 2002,p. 482.

(٤٩) علي عبد الرازق جلبي وآخرون ، علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤ ، ص٤١١.

(٥٠) حسين عبد الحميد رشوان ، الأنثروبولوجيا في المجال التطبيقي ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٨٩، ص ١٨٥ .

(٥١) غريب محمد السيد أحمد، علم الاجتماع ودراسة المجتمع، مرجع سابق، ص ٤٤٤ .
(٥٢) مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، مرجع سابق، ص١٨٣.
(٥٣) علي عبد الرازق جلبي، دراسات في المجتمع والثقافة والشخصية، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص ٩٣.
(٥٤) مختار أحمد الفولي، العادات والتقاليد المعوقة للتنمية في القرية المصرية " دراسة ميدانية علي قريتين بمحافظة أسيوط " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة المنيا ، ١٩٨٠ ، ص ٣٦ .
(٥٥) جلال مدبولي ، الاجتماع الثقافي ، مرجع سابق ، ص ٧ .
(٥٦) سامية حسن الساعاتي ، السحر والمجتمع (دراسة نظرية وبحث ميداني) ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، ١٩٨٢، ص ١٧٦ .
(٥٧) إبراهيم أبو الغار، دراسات في علم الاجتماع القانوني، مرجع سابق ، ص ص١٨٣-١٨٤.
(٥٨) عدلي السمري، الثابت والمتغير في آليات الضبط الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص٤٢ .
(٥٩)غريب محمد السيد، علم الاجتماع ودراسة المجتمع، مرجع سابق، ص ٤٣٤.
(٦٠) شارلوت سيمور سميث، موسوعة علم الإنسان (المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية) ، مرجع سابق ، ص٣٨٦.
(*) النقوط: مبلغ من المال يعطيه أهل العروسين لهم كنوع من المجاملات وفي نفس الوقت كإسهام منهم في مصاريف الفرح
(*) ثوب من القماش الأسود شبه الشفاف .
(٦١) عبد العزيز عزت، السلطة في المجتمع، مرجع سابق، ص ص ٧٧- ٧٨.
(٦٢) محمد علي قطان، دراسة المجتمع في البادية والريف والحضر، بدون دار النشر، ١٩٧٩، ص١٦٧.
(٦٣) محمد الغريب عبد الكريم، العادات والتقاليد والقيم والاتجاهات السائدة وأثرها على تنظيم الأسرة (دراسة ميدانية في بعض قرى محافظة سوهاج)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص١٧.

(٦٤) سلوى علي سليم، الإسلام والضبط الاجتماعي، مرجع سابق، ص ص ٥٠- ٥١.
(٦٥) أحمد عصام الدين مليحي، الضبط الاجتماعي والمشكلات المرتبطة بالتفاعلات الاجتماعية وأنماط السلوك في سيناء ، مرجع سابق ، ص٦٦.
(٦٦) علي المكاوي، علم الاجتماع العام، دار النشر الالكتروني، القاهرة، د . ت ، ص ٢٣٤ .
(٦٧) محمد الجوهري وآخرون ، الانحراف والضبط الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص٦٩.
(٦٨) جون سكوت وجوردن مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ١٥٧ .
(٦٩) مصطفي محمد الجمال، النظرية العامة للقانون، مرجع سابق، ص ١٨٣.
(٧٠) عدلي السمري ، الثابت والمتغير في آليات الضبط الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ٤٥
(٧١) أحمد عصام الدين مليجي، الضبط الاجتماعي والمشكلات المرتبطة بالتفاعلات الاجتماعية وأنماط السلوك في سيناء، مرجع سابق ، ص ص ٦٨ – ٦٩ .
(٧٢) محمود هاشم ، المعتقدات الشعبية وأثرها علي سلوك الأفراد وفي عادات دورة الحياة ، دراسة أنثربولوجية بقرية عرب الأطاولة بمحافظة سوهاج ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة المنيا ، ٢٠٠٠ ، ص ١١ .
(٧٣) علي عبد الرازق جلبي ، دراسات في المجتمع والثقافة الشخصية ، مرجع سابق ، ص ٩٥ .
(74) Sullivan Thomas , Sociology concept , Issues, and Application " John Wiley ,sons , inc,1984 .p. 37.
(٧٥) لطفي فطيم ، المدخل إلى علم النفس الاجتماعي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٥، ص١٧١.
(٧٦) حسن الخولي ، تطور المنهج في البحوث الأنثروبولوجية منهج دراسة الحالات ، كلية البنات ، جامعة عين شمس، ١٩٩٢ ، ص ٢٣ .
(٧٧) جبر الله عباس حسن ، النسق الثقافي لقبيلة الجعافرة بمركز إدفو (دراسة سوسيوأنثروبولوجية) ، مرجع سابق، ص ١٩٥ .

(٧٨) محمد الجوهري، علم الفلكلور لدراسة المعتقدات الشعبية، دار المعارف، ط٢، القاهرة، ١٩٨٠، ص٢٢.

(٧٩) محمد الجوهري ، بعض مظاهر التغير في مجتمع غرب أسوان (دراسة أنثروبولوجية لأحد المجتمعات النوبية) ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢.ص ص ١٤٠ ، ١٤١ .

(*) نوع من أنواع الطعام النوبي .

(٨٠) كوثر عبد الرسول ومحمد رياض، رحلة في زمان النوبة (دراسة للنوبة القديمة ومؤشرات التنمية المستقبلية)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ٢٠٠٧، ص٢٠٠ .

(٨١) مصطفي محمد عبد القادر، أثر تهجير النوبيين علي تغيير العادات الشعبية المرتبطة بالميلاد والوفاة، رسالة دكتوراه غير منشورة، مرجع سابق، ص ٣٧ .

(٨٢) سليمان جمال تميم، أساطير نوبية، دار الصحابة للطباعة، القاهرة، ٢٠١٥.، ص ص ٨ - ٩.

(*) يحكي أحد المبحوثين إني أمي كانت مريضة وقالوا لها إني تروح تغتسل في مية النيل يمكن تشفى ، وراحت ولقت في المية خاتم دهب ، قالوا لها أني خلاص ملايكة النيل رضيت عنك وبعتتلك الخاتم دي ، ورجعت البيت وهي حاسة نفسها إني خلاص شفيت تمامًا من مرضها .

(٨٣) أندرو إدجار وبيتر سيد حوبك ، موسوعة النظرية الثقافية المفاهيم والمصطلحات الأساسية ، ترجمة هناء الجوهري، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٩٥ .

(٨٤)علي المكاوي، علم الاجتماع العام، مرجع سابق، ص ٢٩ .

(٨٥) فاديه عمر الجولاني ، المجتمع والأنساق التقليدية المتغيرة ، المكتبة المصرية ، ٢٠٠٤ ، ص ١٩٣.

(٨٦) عبد الحميد محمود سعد، دراسات في علم الاجتماع الثقافي (التغير والحضارة)، مرجع سابق، ص ص ١٠٣- ١٢٣.